الاختلال الهيكلي في الاقتصاد المصري- الأسباب والنتائج

د.عزت ملوك قناوي

كلية التجارة – قسم الاقتصاد والمالية العامة

جامعة كفر الشيخ

د.عزت ملوك قناوي

كلية التجارة – قسم الاقتصاد والمالية العامة- جامعة كفر الشيخ

مقدمة :

يعد الاختلال الهيكلي اختلالاً في علاقات التوازن العام التي تؤثر على الاستقرار الاقتصادي أو هو اختلالاً في العلاقة النسبية بين عناصر الهيكل الاقتصادي ومكوناته المؤثرة في النمو الاقتصادي. وتعانى مصر من اختلالات هيكلية مختلفة ومترابطة ومتبادلة التأثير نتيجة أسباب اقتصادية وسياسية واجتماعية متباينة. ويعد نموذج الفجوتين (فجوة الموارد وفجوة التجارة الخارجية) السبب الرئيسي في تفسير استمرارية الاختلالات الهيكلية في مصر سواء اختلالات داخلية أو خارجية والتي تتسم بطابع الاستدامة لما لها من تأثيرات سلبية مستمرة على مسار الاقتصاد المصري. ومن أهم تلك الاختلالات الهيكلية الاختلال السلعي والاختلال المالي والنقدي والاختلال الخارجي وتأثيراتها السلبية على معدلات النمو الاقتصادي وعجز الموازنة العامة والميزان التجاري وما نجم عن ذلك من مشاكل اقتصادية مستمرة تتمثل في تزايد المديونية الخارجية وتراجع الاحتياطي النقدي وتدهور قيمة الجنية المصري وتزايد معدلات البطالة والتضخم وقصور مؤشرات التنمية البشرية وتزايد معدلات الفقر. ولتفادى تلك المشكلات وما ترتب عليها من نتائج قامت مصر بتطبيق استراتيجيات تنموية مختلفة، إلا أنها لم تكن فعالة في علاج تلك المشكلات نظرا لما يشوبها من ضعف وقصور وعدم القدرة على تحقيق التنمية الشاملة.

- هدف البحث :

يهدف البحث إلى بيان مفهوم الهيكل الاقتصادي والاختلال الهيكلي وتحليل وتشخيص واقع الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد المصري من خلال التعرف على مظاهر وأنواع الاختلال الهيكلي وتحديد الآثار الاقتصادية المترتبة عليه في الاقتصاد المصري والعوامل التي ساعدت على تفاقمها وإيجاد الحلول المناسبة لها.

- مشكلة البحث :

تكمن مشكلة البحث في كيفية التعرف على طبيعة ونوعية الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد المصري وأكثرها خطورة من خلال تحليل وتحديد حدودها وأبعادها وأسبابها وأهم الآثار الاقتصادية المترتبة عليها وبيان أهم السياسات الملائمة للحد منها أو مجابهتها على المدى القصير والطويل.

- فرضية البحث :

يفترض البحث أن تعميق الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد المصري دون تبنى إستراتيجية فعالة لمواجهتها يؤدى إلى نتائج اقتصادية واجتماعية وسياسية سلبية مستدامة على الاقتصاد المصري.

- الحدود الموضوعية و الزمنية والمكانية للبحث :

يقتصر موضوع ومكان البحث على تناول الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد المصري من حيث الأسباب والنتائج، بينما تقتصر الحدود الزمنية للبحث على دراسة الفترة من (١٩٩٤-٢٠١٤) وهى الفترة التي تفاقمت فيها الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد المصري بعد تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي في

مصر في إطار سياسات صندوق النقد الدولي، وكذلك نتائج حرب الخليج الثانية، بالإضافة إلى الأزمات المالية في دول جنوب شرق أسيا عام ١٩٩٧ ، وأحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ ، بجانب الأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٩/٢٠٠٨ ، وثورات الربيع العربي ومنها ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ في مصر وما ترتب على تلك الأحداث المحلية والعالمية من نتائج اقتصادية واجتماعية وسياسية أدت إلى تفاقم تلك الاختلالات الهيكلية.

- منهجية البحث :

اعتمد البحث على استخدام المنهج الوصفي التحليلي لتحليل واقع ومظاهر وأنواع الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد المصري وبيان الآثار الاقتصادية المترتبة عليها. كما تم الاعتماد على بعض الأساليب الإحصائية المتنوعة مثل الجداول الإحصائية والنسب المئوية خلال فترة الدراسة. هذا بجانب الاعتماد على المراجع والدراسات العلمية المنشورة وغير المنشورة والتقارير والنشرات الدورية مثل بيانات صندوق النقد العربي ، نشرة الإحصاءات الاقتصادية للدول العربية ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، وبيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء في مصر (كتاب الإحصاء السنوي) ، بالإضافة إلى الاعتماد على بعض الدراسات الأخرى ذات الصلة الوثيقة بموضوع البحث.

- خطة البحث :

تم تقسيم البحث إلى أربعة أجزاء، يتناول الجزء الأول منها الإطار النظري لمفهوم الهيكل الاقتصادي والاختلال الهيكلي ، في حين يتعرض الجزء الثاني إلى تحليل مظاهر الاختلال الهيكلي في الاقتصاد المصري، أما الجزء الثالث فيتناول بيان وتحليل الآثار الاقتصادية المترتبة على الاختلال الهيكلي في الاقتصاد المصري. وأخيرا يعرض الجزء الرابع أهم النتائج التي تم التوصل إليها وتقديم المقترحات اللازمة للحد من تفاقم الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد المصري في المستقبل.

أولا : مفهوم الهيكل الاقتصادي والاختلال الهيكلي:

ليس هناك اتفاق بين معظم الاقتصاديين على تحديد مفهوم الهيكل الاقتصادي (Economic Structure) شأنه شأن العديد من المفاهيم الاقتصادية الأخرى فقد تعددت الآراء من وجهة نظر كل منهم في تحديد هذا المفهوم والخلط بينه وبين البنيان والكيان الاقتصادي. فالهيكل لأي كيان اقتصادي عبارة عن مجموعة من العناصر والخصائص التي تحيط بالكيان الاقتصادي أو الوحدة الاقتصادية التي تشكل مضمون هذا الكيان من جهة، وإطاره العام من جهة أخرى[١]. بمعنى أخر أن المفهوم العام للهيكل الاقتصادي يرتبط به ثلاثة عناصر أساسية تشمل الخصائص التي يتميز بها الكيان الاقتصادي، والعناصر المكونة لهذا الكيان الاقتصادي ، والعلاقات القائمة بين تلك العناصر[٢].

ولم يول الفكر الكلاسيكي اهتماما كبيرا لمفهوم الهيكل الاقتصادي حيث ينظر له على أنه مجرد إطار فكرى فهو يرى أن الهيكل الاقتصادي عبارة عن مجموعة العناصر والخصائص التي تحيط بالكيان الاقتصادي التي تكون إطار للسلوك الاقتصادي[٣]. ولكن المدرسة الكلاسيكية الحديثة(Alfred Marshall,Solow,Swan) ترى أن الهيكل الاقتصادي عبارة عن الكفاءة العالية في توزيع الموارد بين الاستعمالات المختلفة حيث تلعب الأسعار الدور الأكبر في توجيه الموارد وتحقيق التوازن بين العرض

والطلب[٤]. كما يرى (Wallace Peterson) وهو من أنصار المدرسة الهيكلية أن الهيكل الاقتصادي يعبر عن المساهمة القطاعية للأنشطة الاقتصادية في تكوين الناتج القومي والتوزيع الوظيفي للقوى العاملة[٥]. ويرى الاقتصادي (Francois Peru) أن الهيكل الاقتصادي هو مجموعة النسب والعلاقات التي يتسم بها الكيان الاقتصادي في وقت ومكان معين[٦]. ويقصد بالنسب الأهمية النسبية لكل عنصر من العناصر التي يتكون منها الكيان مثل نسبة مساهمة كل من قطاع الصناعة والزراعة في الناتج القومي وكذلك النسبة بين الادخار والاستهلاك. أما العلاقات فهي العلاقة بين مختلف العناصر المكونة لذلك الكيان مثل العلاقة بين الناتج القومي وحجم رأس المال القومي المتراكم[٧]. أما الاقتصادي (Kenneth Waltz) فيرى أن الهيكل الاقتصادي هو مجموعة من الملامح أو السمات أو الخصائص الاقتصادية التي تظل ثابتة خلال مدة معينة من الزمن أثناء فترة الدراسة[٨]. وبناء على ما سبق يرى الباحث أن الهيكل الاقتصادي يعبر عن مجموعة النسب والعلاقات والخصائص التي تميز اقتصاد معين في تخصيص الموارد وتطويرها بشكل يميزها عن غيرها.

وفيما يتعلق بمفهوم الاختلال الهيكلي فيعنى الحالة التي تعبر عن الابتعاد عن نقطة التوازن بين القوى المتضادة مثل العرض والطلب أو الادخار والاستثمار، فهو اختلال في العلاقة، أو عدم التساوي، أو عدم التوازن بين نوع معين من المتغيرات الاقتصادية مع مراعاة الأهداف التي ينبغي تحقيقها في الاقتصاد القومي[٩]. كما يقصد به اختلال علاقات التوازن العام على مستوى الاقتصاد القومي وعدم التناسب بين عناصر ومكونات الهيكل الاقتصادي أو تغير خصائصه الأساسية إلى الحد الذي يمكن أن يؤثر في النمو الاقتصادي واستقراره وديمومته ويؤدى في مرحلة لاحقة إلى ظهور العديد من المشكلات والاختناقات والأزمات في بنية الاقتصاد القومي[١٠]. ويرى الاقتصادي (Simon Kuznets) أن الاختلال الهيكلي يمكن تحديده من خلال حساب الفرق بين الأهمية النسبية لكل قطاع اقتصادي إلى الناتج المحلي الإجمالي، وكذلك الأهمية النسبية للأيدي العاملة لكل قطاع اقتصادي إلى الأيدي العاملة على مستوى الاقتصاد القومي، والفرق يعبر عن درجة الاختلال القطاعي في الاقتصاد القومي[١١].

وبناء على ما سبق يرى الباحث أن الاختلال الهيكلي هو اختلال في علاقات التوازن العام في الاقتصاد القومي مما يؤدي في النهاية إلى الابتعاد عن الأهداف التي ينبغي الوصول إليها، وبالتالي التأثير في استمرارية النمو الاقتصادي وتحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية.

ثانيا : مظاهر الاختلال الهيكلي في الاقتصاد المصري.

شهد الاقتصاد المصري منذ فترة الثمانينات من القرن الماضي وحتى اليوم اختلالات هيكلية داخلية وخارجية وتشوهات اقتصادية في الهياكل الإنتاجية والبنية الاقتصادية نتيجة أسباب داخلية (فجوة الموارد المحلية) وخارجية (فجوة التجارة الخارجية) بجانب أسباب سياسية داخلية وخارجية. وقد أدت تلك الاختلالات إلى نمو غير متوازن بين فروع القطاعات الاقتصادية المختلفة الأمر الذي ترتب عليه مجموعة من الاختلالات المختلفة مثل الاختلال السلعي والمالي والنقدي والخارجي. وقد انعكست الآثار السلبية لتلك الاختلالات الهيكلية على انخفاض النمو الاقتصادي وزيادة العجز في الموازنة العامة

والميـزان التجـاري وارتفـاع معـدلات التضـخم والبطالـة وزيـادة حجـم وأعبـاء الـدين الخـارجي والتبعيـة الاقتصـادية للخـارج بجانـب انتشـار ظـاهرة الفقر وقصـور مؤشرات التنمية البشرية وتدنى مستوى الدخل والادخار وتزايد الضغوط المستمرة على الموارد اللازمة للاستهلاك والاستثمار والاعتماد على الوسائل التقليدية في الإنتاج الزراعي والصناعي[١٢]. وقد مثلت مشكلة الزيادة السكانية أحد أهم المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي تعوق مسيرة التنمية الاقتصادية في مصر. ويمكن توضيح أهم مظاهر تلك الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد المصري فيما يلي:

١- الاختلال السلعي.

تتطلب عملية التنمية الاقتصادية وجود نوع من التناسق النسبي في تنمية القطاعات الاقتصادية لكي لا يكون نمو أحد القطاعات على حساب القطاعات الأخرى أو ركودها. ويتسم الاقتصاد المصري باختلال الهيكل الإنتاجي، حيث يعتمد الجهاز الإنتاجي غالباً على قطاع واحد دون توازن أو تشابك بين القطاعات الإنتاجية[١٣]. حيث يتسم قطاعات الخدمات بارتفاع معدل النمو فيه وبارتفاع مساهمته النسبية في الناتج المحلي الإجمالي بصورة تطغى على المساهمة النسبية للقطاعات السلعية ، كما يتسم الاقتصاد المصري بسيطرة قطاع الإنتاج الأولى (الزراعة) على الإنتاج السلعي، بجانب محدودية المساهمة النسبية لقطاع الصناعات التحويلية في الناتج المحلى والتي يعد ارتفاع مساهمتها في الناتج المحلى وزيادة معدل نموها من أبرز مظاهر التطور الاقتصادي[١٤].

ويوضح الجدول رقم (١) مساهمة القطاعات الاقتصادية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في مصر خلال الفترة من ١٩٩٤ – ٢٠١٤. وكما هو موضح بالجدول أن نسبة مساهمة قطاع الخدمات الإنتاجية والاجتماعية تعتبر مرتفعة بالمقارنة بباقي القطاعات الإنتاجية السلعية الأخرى في تكوين الناتج المحلي الإجمالي ، حيث بلغت في عام ١٩٩٤ نسبتها نحو ٤٦,٩% مقارنه بنحو ١٥,٧% ، ٧,٦% ، ١٦% لكل من قطاع الزراعة ، وقطاع الصناعات الإستخراجية ، وقطاع الصناعات التحويلية علي الترتيب . ولم يختلف الحال كثيراً في السنوات اللاحقة ، حيث بلغت عام ٢٠١٤ نحو ٤٣,٣% مقارنه بنحو ١٣,٩% ، ١٦,٥% ، ١٥,٧% لباقي القطاعات الأخرى علي الترتيب. وهو ما يدل علي وجود حالة من الاختلال الهيكلي في الاقتصاد المصري تتمثل في اختلال مساهمة القطاعات الاقتصادية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية . وبالرغم من أن هيكل الاقتصاد المصري يتسم بالطابع الزراعي ، إلا أن مساهمته في الناتج المحلي محدودة ربما بسبب تأخر الفنون الإنتاجية ومحدودية وسائل الإنتاج والمشكلات التي يعاني منها القطاع في السنوات الأخيرة ومنها الهجرة للخارج والهجرة من الريف للمدن والتعدي الجائر على الأراضي الزراعية لصالح البناء والعمران وكذلك إلغاء الدعم على المستلزمات الزراعية وغيرها والاعتماد علي الخارج في استيراد المواد الغذائية ومنها القمح كمحصول استراتيجي[١٥]. وفيما يتعلق بقطاع الصناعة فيعاني أيضا من تراجع ملموس بسبب اختلال البنيان الإنتاجي وسوء استخدام الموارد أو عدم استخدامها في الأساس والاعتماد علي الخارج في توفير المنتجات الصناعية والسلع الرأسمالية ، بجانب الفساد المالي والإداري والاتجاه إلي خصخصة بعض الشركات الصناعية وغير ذلك من العوامل الداخلية والخارجية التي كان لها تأثير

سلبي علي كل القطاعات الاقتصادية وبخاصة بعد ثورة يناير ٢٠١١ وما ترتب عليها من نتائج سلبيه[١٦].

٢- الاختلال المالي.

أدى لجوء الدولة إلى إيجاد وظائف جديدة وتوسعها في وظائفها التقليدية إلى زيادة النفقات العامة للدولة مقارنة بالإيرادات العامة مما أدى إلى اتساع فجوة الموازنة العامة وحدوث عجز مستمر بها بسبب عدم مرونة الجهاز الإنتاجي. ويعتبر الاختلال المالي السبب الرئيسي في حدوث الاختلال النقدي حيث تضطر الحكومة إلى الاقتراض لتغطية العجز في الموازنة العامة والميزان التجاري مما يؤدى إلى زيادة كمية عرض النقود وارتفاع معدل التضخم وارتفاع المستوى العام للأسعار وتدهور قيمة العملة المحلية وعدم استقرار أسعار الصرف[١٧].

٣- الاختلال النقدي.

يتسم الاقتصاد المصري بإنتاجية منخفضة وبمستويات متدنية من الدخل لافتقاره إلى نظام مالي ونقدي ومصرفي متطور ومنتظم بسبب ضعف الوعي المصرفي مما يحد من قدرة البنوك التجارية على خلق الائتمان حيث تقل نسبة الودائع إلى النقود المتداولة، فضلا عن تغلغل فروع البنوك الأجنبية بها وخضوع هذه الفروع في سياستها الاستثمارية إلى مراكزها الرئيسية وضعف سيطرة البنك المركزي المصري عليها من حيث توجيه سياستها الائتمانية بسبب تزويدها بالأرصدة النقدية من مراكزها الأجنبية[١٨]. كما لا تمتلك البنوك المصرية احتياطات كافية لامتصاص الصدمات بالإضافة لذلك فهي لا تمتلك الحجم والمقدرة على العمل في المجال الدولي.

وتتمثل جوانب الاختلال النقدي في مصر في اختلال العلاقة بين عرض النقد والناتج المحلي الإجمالي ، ففي حالة زيادة معدل نمو عرض النقود عن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ينتج عنه فجوة تضخمية والعكس إذا كان معدل نمو عرض النقود أقل من معدل نمو الناتج المحلي ينتج عنه فجوة انكماشية ، وهما حالتان اقتصاديتان متناقضتان تؤثران سلباً على نمو الاقتصاد المصري[١٩]. كما تتمثل جوانب الاختلال النقدي في التغير في عرض النقود ومكونات السيولة المحلية ، ويتكون عرض النقد بالمعنى الواسع (السيولة المحلية) من العملة المتداولة وأشباه النقد. هذا بجانب التغير في معدلات نمو السيولة المحلية كأحد محددات ارتفاع المستوى العام للأسعار، فأن أي زيادة في العرض النقدي دون أن يقابلها زيادة في عرض السلع والخدمات يؤدي إلى حدوث ارتفاع في المستوى العام للأسعار. حيث أن العوامل التي تؤدي إلى اختلال التوازن بين طلب النقود وعرضها يمكن أن تسبب اختلال التوازن بين العرض الكلي والطلب الكلي للسلع والخدمات[٢٠].

ومن تحليل البيانات الواردة في الجدول رقم (٢) والذي يوضح مكونات ومعدلات النمو في السيولة المحلية والعوامل المؤثرة عليها في مصر خلال الفترة من عام ١٩٩٤ – ٢٠١٤ يتبين أن نسبه أشباه النقود تشكل النسبة الأكبر من السيولة المحلية حيث بلغت نحو ٧٩% من عام ١٩٩٤ حتى عام ١٩٩٩ ثم ارتفعت إلي نحو ٨٠% عام ٢٠٠٠ ثم زادت إلي نحو ٨١% عام ٢٠٠١ – ٢٠٠٢ ثم بلغت نحو ٨٢% عام ٢٠٠٣ – ٢٠٠٤ ثم تراجعت في عام ٢٠٠٥ إلي نحو ٨٠% وأخذت في الانخفاض

حتى بلغت عام ٢٠١٤ نحو ٧٢% . كما بلغت مساهمه النقود في تكوين السيولة المحلية أكثر من نحو ٢٠% خلال الفترة من عام ١٩٩٤ حتى ١٩٩٩ ثم انخفضت إلي نحو ١٨ – ١٩% خلال الفترة من عام ٢٠٠٠ حتى عام ٢٠٠٥ ثم ارتفعت مرة أخري مع بداية عام ٢٠٠٦ لتصل إلي نحو ٢٧,٧% عام ٢٠١٤.

ويشير ارتفاع نسبة مساهمه أشباه النقود في تكوين السيولة المحلية إلي أن احتفاظ الأفراد بأشباه النقود يدل علي ضعف ثقة الأفراد في النظام المصرفي والتعامل مع البنوك التجارية وانخفاض أسعار الفائدة ، لذلك يلجأ الأفراد إلي الاحتفاظ بالنقود في شكل أصول عقاريه أو نقود سائله لتوقع الأفراد أن الاحتفاظ بالنقود لا يغير من قيمتها ولكن يحدث العكس فمع ارتفاع الأسعار يؤدي ذلك السلوك إلي انخفاض قيمة النقود وما يترتب علي ذلك من خسائر للأفراد(٢١).

وكما هو ملاحظ من الجدول رقم (٢) أن معدل نمو السيولة المحلية في مصر بلغ عام ١٩٩٤ نحو ١١,٣% ثم تراجع إلي نحو ٩,٥% عام ١٩٩٨ ثم ارتفع إلي نحو ١٩,١% عام ٢٠٠٧ ثم تراجع مره أخري إلي نحو ١٥,٧% عام ٢٠١٤. وهو ما يعني تذبذب معدل نمو السيولة المحلية وعدم استقراره من عام لآخر نتيجة الاختلال النقدي في هيكل الاقتصاد المصري. ويعود هذا الانخفاض إلى تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي، حيث واصلت السلطات النقدية خلال عام ١٩٩٥ إتباع سياسة نقدية تهدف إلى ضبط معدلات التوسع في السيولة المحلية بما يكفل تحقيق الاستقرار النقدي وخفض التضخم وتعزيز جهود السياسة الاقتصادية العامة بهدف تحقيق النمو الاقتصادي.

كما أن هناك مؤثرة على السيولة النقدية وتؤثر علي المعروض النقدي وتحدد إجمالي النقد وهذه العوامل هي صافي الموجودات الأجنبية وصافي الائتمان المحلي وكذلك صافي البنود الأخرى. وتتألف صافي الموجودات الأجنبية من العملات الأجنبية القابلة للتحويل كالدولار واليورو والذهب النقدي لدى البنك المركزي والودائع لدى البنوك الأجنبية وحقوق السحب الخاصة ومركز الدولة لدى صندوق النقد الدولي والاستثمارات الأجنبية الأخرى، التي تقوم بها البنوك المركزية بما في ذلك القروض من البنوك الأجنبية ومن صندوق النقد الدولي إذ يؤثر صافي الموجودات الأجنبية في الجهاز المصرفي بصورة إيجابية على عرض النقود(٢٢).

ويوضح الجدول رقم (٢) أن نسبة صافي الموجودات الأجنبية في مصر بلغت نحو (-١%) ،(-١,٠%) خلال عامي ١٩٩٥ ، ٢٠٠٠، وتشير هذه النسبة السالبة أن صافي الموجودات الأجنبية منخفضة وذلك يعود إلى الأثر الانكماشي في السيولة المحلية ويدل على أن صافي الأصول الأجنبية لم تمارس أي تأثير ايجابي في عرض النقود ، وقد زادت هذه النسبة عام ٢٠١٠ لتصل إلى (٥%) مما يعنى ارتفاع معدل نمو السيولة وتحسن الاقتصاد.

أما صافى الائتمان المحلى ويشمل الائتمان المقدم للحكومة عندما تقترض من البنك المركزي والبنوك التجارية لتغطية العجز في الموازنة العامة، وكذلك الائتمان المقدم للقطاع الخاص ويشمل التسهيلات الائتمانية المقدمة للوحدات الاقتصادية المختلفة على شكل حساب جاري مدين وخصم أوراق تجارية

وقروض وسلف مباشرة، وهذه القروض تشكل زيادة في الودائع الجارية للمقترض وتؤثر بصورة إيجابية على عرض النقد[٢٣].

وكما هو موضح من الجدول رقم (٢) فإن نسبة صافي الائتمان المحلي بلغت نحو ١٤,٧% عام ١٩٩٥ ثم ارتفعت إلي نحو ١٨,٣% عام ١٩٩٨ ثم تراجعت لتصل إلي نحو ٦,٧% عام ٢٠١٠ وتزايدت مرة أخري لتصل إلي نحو ٢٣,٥% عام ٢٠١٣ ، ونحو ٢٠% عام ٢٠١٤ . ومن الملاحظ أن نسبة صافي الائتمان المحلي كان لها أثر توسعي على السيولة المحلية ، حيث كان لصافي عمليات الحكومة مع الجهاز المصرفي أثر انكماشي على السيولة المحلية وبخاصة خلال الفترة من عام ١٩٩٤– ١٩٩٦ ، وهو ما يفسر أن الائتمان المحلي ناتج بشكل أساسي من الزيادة في الائتمان المقدم للقطاع الخاص . ومنذ عام ٢٠٠٩ وحتى عام ٢٠١٤ يتضح أن الأثر كان توسعياً على السيولة المحلية وصافي عمليات الحكومة مع الجهاز المصرفي.

وبالنسبة للعامل الثالث صافي البنود الأخرى ويشمل رأس المال والاحتياجات، بما في ذلك مقابل تخصيصات حقوق السحب الخاصة وتتمثل في أثرها الانكماشي وزيادة عرض النقد ، وان أثرها كان توسعيا[٢٤].

٤- الاختلال بين الاستثمار والادخار.

يعد الاستثمار أحد الركائز الأساسية في عملية التنمية الاقتصادية ونمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي أو الدخل الحقيقي. أما الادخار المحلي فهو يعد أحد الركائز الأساسية لعملية التنمية الاقتصادية أي رفع معدل التراكم الرأسمالي أو الاستثمار، فكل ادخار لابد أن يقابله استثمار، كما أن رفع معدل الاستثمار يقتضي بالضرورة رفع معدل الادخار المحلي فالادخار له أهمية كبيرة في الإسراع بعملية التنمية وتحفيز الاستثمار. ونظرا لقصور الادخار المحلى في مصر وضعف دوره في التكوين الرأسمالي وتحفيز الاستثمار تم اللجوء للخارج للحصول على مصادر تمويل خارجية في شكل قروض وتدفقات مالية نتيجة الاختلال الهيكلي في الاقتصاد المصري[٢٥].

ويوضح الجدول رقم (٣) فجوة الموارد في مصر خلال الفترة من عام ١٩٩٤ – ٢٠١٤ ، حيث كانت فجوة الموارد موجبه فقط في عام ٢٠٠٣ ، ٢٠٠٥ وظلت طوال الفترة المذكورة سالبه ، وقد بلغت أقصاها عام ٢٠١٢ بنحو (–٢٢ مليون دولار) . كما يتبين وجود انخفاض كبير في مستوي الادخار المحلي ، حيث بلغ أقصاه عام ٢٠١٠ بنحو ٣١,١ مليار دولار ثم تراجع ليصل إلي نحو ١٨,٤ مليار دولار عام ٢٠١٤ . ويرجع الانخفاض في مستوي الادخار المحلي للصعوبات التي مازال الاقتصاد المصري يواجها وبخاصة بعد أحداث ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ والتي ساهمت بشكل كبير في التأثير السلبي علي الأداء الاقتصادي ، مما أدي إلي تفاقم العجز في الموازنة العامة للدولة وانخفاض معدلات النمو الاقتصادي وتزايد معدلات التضخم والبطالة.

ومنذ عام ١٩٩١ قامت مصر بتطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي بتوجيه من صندوق النقد الدولي بهدف الحد من الآثار السلبية المتولدة عن هذه الاختلالات ، وعلي الرغم ما حققه برنامج الإصلاح الاقتصادي من جوانب ايجابيه في الاختلالات النقدية والمالية ، إلا أنه لا تزال هناك فجوه الموارد

المالية كبيره والتي يتطلب تغطيتها اللجوء إلي التمويل الخارجي وتشجيع الادخار المحلى بكل الوسائل الممكنة[٢٦].

كما تشير بيانات الجدول رقم (٣) إلي تزايد حجم الاستهلاك الإجمالي الخاص والعام من ٤٣ مليار دولار عام ١٩٩٤ ليصل إلي ٢٦٧,٦ مليار دولار عام ٢٠١٤ وذلك علي حساب الادخار والاستثمار. ويرجع ذلك إلي تزايد الاستهلاك الخاص بشكل كبير حيث ارتفع من ٣٧,٣ مليار دولار عام ١٩٩٤ ليصل إلي ٢٢٩,٨ مليار دولار عام ٢٠١٤ ، في حين تزايد الاستثمار الإجمالي بشكل محدود من١٠,٥ مليار دولار عام ١٩٩٤ إلي نحو ٣٩,٢ مليار دولار عام ٢٠١٤ . وهو ما يعني اختلال واضح في فجوة الموارد (الادخار والاستثمار) أدي ذلك إلي تسجيلها معدلات سالبه طوال فتره الدراسة. ومما سبق يتبين أن هناك اختلال بين الناتج المحلي الإجمالي والاستهلاك الإجمالي المكون من الاستهلاك الخاص والعام، مما يعكس حالة انخفاض الادخار المحلي ومن ثم اتساع فجوة الموارد.

٥- الاختلال الخارجي.

ينعكس الاختلال في ميزان المدفوعات على الاقتصاد القومي، فوجود الاختلالات السالبة يعني وجود عجز، الأمر الذي يؤثر سلبا على النشاط الاقتصادي فينخفض متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي، وتتدهور مستويات المعيشة وتنتشر البطالة وتنخفض الصادرات نتيجة ضعف الأداء الاقتصادي وتزداد الواردات وتتقلب أسعار الغذاء وتحدث حالة من الاضطرابات المالية وتزداد المديونية الخارجية والعجز المستمر في الميزان التجاري[٢٧].

ويوضح الجدول رقم (٤) الصادرات والواردات الإجمالية في مصر خلال الفترة من ١٩٩٤-٢٠١٤ حيث بلغت قيمة الصادرات نحو ٣,٤٧ مليار دولار عام ١٩٩٤ ثم تراجعت إلى نحو ٣,٢٠ مليار دولار عام ١٩٩٨ بمعدل تغير مقداره نحو (– ٢,٠%) . كما بلغت قيمة الصادرات لمصر في عام ٢٠٠٠ نحو ٧,٦ مليار دولار ثم ارتفعت لتصل إلي نحو ١٢,٢ مليار دولار عام ٢٠٠٤ بمعدل تغير مقداره نحو(١٤,٨%) . كما بلغت قيمة الصادرات لمصر عام ٢٠٠٦ نحو ٢٠,٥ مليار دولار ثم ارتفعت إلي نحو ٢٣,٠ مليار دولار عام ٢٠٠٩ بمعدل تغير مقداره نحو (٤%) . وأخيراً بلغت قيمة الصادرات لمصر عام ٢٠١١ نحو ٣١,٥ مليار دولار ثم تراجعت لتصل نحو ٢٨,٨ مليار دولار عام ٢٠١٣ بمعدل تغير مقداره نحو (– ٨,٥%).

أما بالنسبة للواردات الإجمالية ، فقد بلغ معدل التغير لفترات السنوات المذكورة نحو ١٤,٦% ، – ١٦% ، ١١,١% ، ٤,٨% علي الترتيب . وتعتبر نسبه الصادرات إلي الواردات منخفضة نتيجة اعتماد الاقتصاد المصري علي الواردات من الخارج لتغطية السلع الاستهلاكية وسد الفجوة الغذائية.

ثالثا : الآثار الاقتصادية المترتبة على الاختلال الهيكلي في الاقتصاد المصري.

بدون شك أن المشاكل التي يواجهها الاقتصاد المصري ناتجة عن تشوه عميق في البنية الاقتصادية نتيجة التبعية المتزايدة والمسار التنموي الخاطئ الذي يحمل في طياته الكثير من الاختلالات الهيكلية. فقد شهدت مصر تراجعا في معدلات النمو الاقتصادي وزيادة العجز في الموازنة العامة والميزان التجاري، وقد أدى تفاقم الاختلال الهيكلي إلى تردى الأوضاع الاقتصادية وتزايد مشاكل الاقتصاد الكلي مثل

ارتفاع معدلات البطالة والتضخم المستمر والوقوع في فخ المديونية بجانب قصور مؤشرات التنمية البشرية وتفشي ظاهرة الفقر ومن أهم تلك النتائج السلبية المترتبة على تلك الاختلالات ما يلي:

١- تراجع معدلات النمو الاقتصادي في القطاعات الاقتصادية المساهمة في (GDP).

يتسم الاقتصاد المصري باختلال في معدلات النمو بين القطاعات الاقتصادية المكونة للناتج المحلي الإجمالي، ويوضح الجدول رقم (٥) معدلات النمو السنوية للقطاعات الاقتصادية المكونة للناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في مصر. وتشير البيانات الواردة بالجدول إلى أن معدلات نمو القطاعات الاقتصادية المكونة للناتج المحلي الإجمالي في مصر قد شهدت تذبذباً واضحاً خلال الفترة من عام ١٩٩٥ حتى عام ٢٠١٠ ووصلت إلي معدلات نمو سالبه في سنوات معينه . فقد سجل قطاع الزراعة معدلات نمو سالبه خلال الأعوام ٢٠٠١ ، ٢٠٠٢ ، ٢٠٠٣ بلغت نحو (– ٨,١% ، – ٦,٤% ، – ١٧,٥%) علي الترتيب . كما سجل قطاع الصناعات الإستخراجية معدلات نمو سالبه خلال الأعوام ١٩٩٦ ، ١٩٩٩ ، ٢٠٠٢ ، ٢٠٠٣ ، ٢٠١٢ بلغت نحو (– ٢,٤% ، ٢٤,١% ، – ١,٤% ، – ١١,٦% ، – ٤٢,١%) علي الترتيب. كما سجل قطاع الصناعات التحويلية معدلات نمو سالبه خلال الأعوام ٢٠٠١ ، ٢٠٠٢ ، ٢٠٠٣ بلغت نحو (– ٩,٤% ، – ٢,٥% ، – ١٦,٧%) علي الترتيب. وقد سجل قطاع الخدمات الإنتاجية معدلات نمو سالبه خلال الأعوام ٢٠٠١ ، ٢٠٠٢ ، ٢٠٠٣ بلغت نحو (– ٨% ، – ٧,٧% ، – ١٤,١%) علي الترتيب . وأخيراً سجل قطاع الخدمات الاجتماعية معدلات نمو سالبه خلال الأعوام ٢٠٠١ ، ٢٠٠٢ ، ٢٠٠٣ بلغت نحو (– ١,٨% ، – ٩,٧% ، – ١٥,٥%) علي الترتيب.

ويرجع الانخفاض السلبي في معدلات نمو القطاعات الاقتصادية لكل فترة زمنية للظروف الاقتصادية المحلية والعالمية ومنها تبنى سياسة الاصطلاح الاقتصادي وانفتاح الاقتصاد المصري علي العالم الخارجي وبالتالي التأثر بالصدمات الخارجية ومنها أزمة جنوب شرق آسيا عام ١٩٩٧ وانخفاض إيراد السياحة وهبوط أسعار النفط العالمي عام ١٩٩٨ وتراجع إيرادات قناة السويس واعتماد سياسة نقدية متشددة عام ٢٠٠٠ وانتشار ظاهره الركود الريعي المتمثلة في توظيف المدخرات للمضاربة علي العملات الأجنبية بعد ارتفاع سعر صرف الدولار أمام الجنيه المصري بشكل كبير مؤخراً [٢٨]. بالإضافة إلى تركيز جزء كبير من الاستثمارات في المشروعات العملاقة مثل مشروع توشكي وشرق التفريعة والعوينات والتي استحوذت علي قدر كبير من الأصول المالية ، وكذلك مؤخراً الآثار السلبية الناجمة عن ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ وتوجيه جزء كبير من الادخار إلي مشروع قناة السويس الجديدة والاستثمار في الأراضي الجديدة والعقارات والتوسع في مشروعات الإسكان وغيرها. وقد أدي ذلك إلي تراجع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ، مما انعكس علي تدهور النصيب النسبي للقطاعات السلعية في تكوين الناتج المحلي وبالتالي تناقص القدرة الذاتية علي توفير الاحتياجات الأساسية والاجتماعية من السلع والخدمات واستمرار الاعتماد علي الخارج في إطار التبعية الاقتصادية[٢٩].

٢- تزايد العجز في الموازنة العامة.

تتحمل مصر أعباء النشاط الاقتصادي الإنتاجي والخدمي مما يثقل كاهل الموازنة العامة فتضطر الدولة للتمويل الخارجي لتغطية العجز في الموازنة العامة مما يؤدى إلى اختلال في الموازنة العامة للدولة. كما أن ظاهرة العجز المزمن في الموازنة العامة لمصر تعكس بشكل واضح سوء الإدارة من خلال اللجوء إلى الحلول المؤقتة لحل مشاكل الموازنة بدلا من الحلول الجذرية ومن ثم تسبب ذلك في اختلال مالي نتيجة زيادة حجم النفقات العامة مقارنة بالإيرادات العامة(٣٠).

ويوضح الجدول رقم (٦) أن الاقتصاد المصري يعاني من استمرار عجز الموازنة العامة طوال فترة الدراسة (١٩٩٤ – ٢٠١٤) بدون استثناء ، حيث بلغ عجز الموازنة العامة عام ١٩٩٩ نحو ٣,٧ مليار دولار ثم تزايد بشكل مستمر ليصل إلي نحو ٣٥,٩ مليار دولار عام ٢٠١٤ ، كما بلغت نسبة العجز في الموازنة العامة إلي الناتج المحلي الإجمالي نحو(– ٢,٩%) عام ١٩٩٩ ثم تزايدت لتصل إلي نحو (– ١٢,٥%) عام ٢٠١٤ . ومن الواضح أن عجز الموازنة العامة في مصر يغلب عليه طابع التزايد من عام لآخر دون توقف بالرغم من الإصلاحات الخاصة بالسياسة المالية في إطار برنامج الإصلاح الاقتصادي منذ بداية التسعينيات، لكنها لم تنجح في تخفيض عجز الموازنة العامة أو الدين العام. وجدير بالذكر أن عجز الموازنة العامة يؤدي إلى خفض الادخار الحكومي وزيادة الاستهلاك الكلى وبالتالي يؤدى ذلك إلي زيادة عجز ميزان المدفوعات والتأثير بشكل واضح في مستقبل الدين العام المحلي والخارجي(٣١). وخلاصة القول أن الاستمرار في تزايد النفقات العامة الظاهرية والحقيقية وارتفاع معدلات نموها السنوي كان له أثر مباشر وواضح في اختلال العجز في الموازنة العامة للدولة. ويعد عجز الموازنة العامة أحد أهم المشاكل الجوهرية التي أثرت في كافة المناحي الاجتماعية والاقتصادية بشكل سلبي وأدت في النهاية إلي وقوع الاقتصاد المصري في فخ المديونية والبطالة وعدم الاستقرار الاجتماعي نتيجة زيادة معدلات التضخم والفقر والتي كانت أحد الأسباب في اندلاع ثورة ٢٥ يناير عام ٢٠١١.

٣- تزايد العجز في الميزان التجاري.

يعد الميزان التجاري أحد أهم المؤشرات الاقتصادية لأنه يمثل الحصيلة النهائية للعملية الاقتصادية، فهو يوضح نقاط القوة والضعف في الأداء الاقتصادي ولا يقل عجز الميزان التجاري خطورة عن عجز الموازنة العامة فهو احد المكونات الأساسية لميزان المدفوعات. ويرجع العجز في الميزان التجاري لمصر إلى التركز السلعي في الصادرات (سلع زراعية) وعدم التنوع الإنتاجي مما يجعل صادراتها عرضة للتقلب في أسعارها وكذلك ضعف قدرتها التنافسية سواء في السوق المحلى أو الدولي فتتزايد الواردات عن الصادرات ويحدث العجز والاختلال في الميزان التجاري، وهو ما يؤثر سلبيا على النمو الاقتصادي والاستثمار وسعر الصرف للعملة المحلية(٣٢).

ومن خلال الجدول رقم (٧) يتضح العجز المستمر في الميزان التجاري لمصر خلال فتره الدراسة (١٩٩٤ – ٢٠١٤) ، حيث بلغت قيمة الصادرات عام ١٩٩٤ نحو ٣,٤٧ مليار دولار ثم ارتفعت لتصل إلي نحو ٤٠,٣ مليار دولار عام ٢٠١٤ ، كما تزايدت قيمة الواردات خلال نفس الفترة من نحو ٩,٥٨ مليار دولار إلي نحو ٧٢,٦ مليار دولار. وقد أدي الاختلال بين قيمة الصادرات والواردات إلي تزايد

قيمة العجز في الميزان التجاري خلال نفس الفترة من نحو (– ٦,١ مليار دولار) إلي نحو (– ٣٠,٨ مليار دولار). كما تزايدت نسبة الصادرات إلي الواردات خلال نفس الفترة من ٣٦,٢% إلي نحو ٥٥,٥% . كما بلغت نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال نفس الفترة نحو ٦,٧% ، ١٤% علي الترتيب ، في حين بلغت نسبة الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي نحو ١٨,٥% ، ٢٥,٢% خلال نفس الفترة علي الترتيب . وقد ترتب علي الاختلال بين نسبة مساهمة الصادرات والواردات في الناتج المحلي الإجمالي تزايد نسبة العجز في الميزان التجاري لمصر إلي الناتج المحلي الإجمالي من(– ١١,٨%) عام ١٩٩٤ إلي نحو (– ١٦,٤٧%) عام ٢٠٠٨ ، ثم انخفضت هذه النسبة لتصل إلي نحو (– ١٠,٤٨%) عام ٢٠١٤. ومما سبق يتضح أن الاقتصاد المصري يعاني من ضعف أداء هيكل المصادرات فيه وعدم قدرة الصادرات السلعية علي تغطيه الواردات السلعية ، مما أدي إلي استمرار العجز في الميزان التجاري لمصر وبالتالي ترتب عليه زيادة العجز في ميزان المدفوعات والذي كان السبب المباشر في اللجوء إلي الاقتراض من الداخل والخارج وتزايد المديونية.

٤- تزايد حجم وأعباء المديونية الخارجية.

تنشأ الحاجة إلى الاستدانة من الخارج نتيجة عدم التوازن العام في الاقتصاد المصري ، أي وجود اختلال داخلي وآخر خارجي، حيث يتمثل الاختلال الداخلي في فجوة الموارد (عدم التطابق بين الادخار والاستثمار) ، في حين يتمثل الاختلال الخارجي في فجوة التجارة الخارجية (عدم التطابق بين الصادرات والواردات). وقد شهدت مصر زيادة ملحوظة في الفجوتين الداخلية والخارجية ، الأمر الذي حتم اعتمادها على الخارج في تمويل استثماراتها من جهة، وفي تسديد فاتورة الواردات المختلفة من جهة أخرى مما أدى إلى زيادة حجم دينها الخارجي. وعلى الرغم من تلقي مصر قروض من الخارج إلا أن دور القروض لم يكن فعالا في دعم مجهودات التنمية الاقتصادية بسبب غياب إستراتيجية دفع الديون الخارجية وعدم تبنى نموذج تصنيع يستهدف إنتاج منتجات تحل محل الواردات من السلع الضرورية والإنتاجية مما ساهم في حدوث عجز في ميزان المدفوعات وزيادة فخ الديون الخارجية وتفاقم أعبائها[٣٣].

ويتضح من الجدول رقم (٨) أن إجمالي الدين الخارجي قد شهد تذبذباً خلال فتره الدراسة (١٩٩٤ – ٢٠١٤) ، حيث بلغ عام ١٩٩٤ نحو ٣١,١ مليار دولار ثم تراجع إلي نحو ٢٨,١ مليار دولار عام ١٩٩٧ ثم استقر عند نحو ٢٩,٨ مليار دولار عام ١٩٩٨ ، ١٩٩٩ وتراجع إلي نحو ٢٧ مليار دولار عام ٢٠٠٠ ، ٢٠٠١ ثم ارتفع عام ٢٠٠٣ ، ٢٠٠٤ بنحو ٣٠,٥ ، ٣١ مليار دولار علي الترتيب ، وتراجع عام ٢٠٠٥ ، ٢٠٠٦ إلي نحو ٢٩,٦ ، ٢٨,٩ مليار دولار علي الترتيب. ومنذ عام ٢٠٠٧ استمر في الزيادة حتى بلغ عام ٢٠١٤ نحو ٤١,٣ مليار دولار. وقد بلغت نسبه الدين الخارجي إلي الناتج المحلي الإجمالي نحو ٦٠,٣% عام ١٩٩٤ ثم استمرت في التراجع لتصل إلي نحو ١٤,٤% عام ٢٠١٤. كما بلغ إجمالي خدمه الدين الخارجي نحو ١,٩ مليار دولار عام ١٩٩٤ وارتفع ليصل إلي نحو ٣,٢ مليار دولار عام ٢٠١٤ ، كما تراجعت نسبة خدمة الدين الخارجي إلي الناتج المحلي من ٣,٦% عام ١٩٩٤ إلي نحو ١,٣% عام ٢٠١٤. وقد يرجع الانخفاض في إجمالي الدين الخارجي خلال بعض الفترات الزمنية إلي مجموعة من العوامل المرتبطة بتوجهات السياسة الاقتصادية في مصر وتطبيق

إجراءات التكيف الاقتصادي ضمن برنامج الإصلاح الاقتصادي خلال الفترة من عام ١٩٩١ – ١٩٩٥ وما ترتب عليه من نتائج لاحقه أثرت علي انخفاض الدين الخارجي ، هذا بجانب عودة أعداد كبيره من العاملين المصريين بالخارج بعد حرب الخليج الثانية عام ١٩٩٠ وحصيلة تحويلاتهم المالية التي ساهمت بشكل ايجابي في فجوة الموارد المالية خلال تلك الفترة[٣٤]. وتعتبر مشكلة المديونية الخارجية لمصر نتاج مجموعه من الاختلالات الجوهرية التي يعاني منها الاقتصاد المصري ومنها الاختلال المؤسسي والهيكلي والاختلال في توزيع الثروة وزيادة السكان وانخفاض كفاءة الإدارة الاقتصادية وانخفاض مستوي الإنتاج والإنتاجية لعنصري العمل ورأس المال.

٥- تراجع الاحتياطي النقدي وعدم استقرار سعر الصرف.

يتبين من الجدول رقم (٨) التراجع الملحوظ في الاحتياطي النقدي لمصر ، ومعدل تغطية الاحتياطي النقدي للواردات السلعية ، حيث بلغ الاحتياطي النقدي عام ١٩٩٤ نحو ١٤,٦ مليار دولار ، وبلغ معدل تغطية الاحتياطي النقدي للواردات السلعية نحو ١٦,٣ شهر ، وقد استمر الاحتياطي النقدي في الانخفاض من عام ١٩٩٧ من نحو ١٩,٣ مليار دولار حتى بلغ ١٤,٩ مليار دولار عام ٢٠٠٤ ، ثم تزايد بعد ذلك ليصل إلي أقصاه خلال الفترة من عام ٢٠٠٧ حتى عام ٢٠١٠ بما قيمته نحو ٣٢,٢ ، ٣٤,٣ ، ٣٤,٨ ، ٣٧ مليار دولار ، ثم تراجع بشكل ملحوظ مع اندلاع ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ وما ترتب عليها من نتائج سلبيه حتى بلغ نحو ١٦,٧ مليار دولار عام ٢٠١٤ تغطي نحو ٣,٦ شهور من الواردات السلعية، وهي مرحله خطرة وحرجة حيث أن معدل التغطية الأمثل يجب ألا يقل عن ٦ شهور. وبالرغم من حصول مصر علي منح ومساعدات من دول الخليج مؤخراً لدعم الاحتياطي النقدي ، إلا أنها لم تنجح في الحفاظ علي المستوي الأمن للاحتياطي النقدي بسبب استنزاف الاحتياطي النقدي لصالح الواردات السلعية وتمويل بعض المشروعات العملاقة وسداد أعباء الديون الخارجية في مواعيد استحقاقها ورد بعض الودائع بالعملة الأجنبية لبعض الدول مثل قطر وزيادة الإنفاق العام والتسليح لمحاربة الإرهاب والتطرف في سيناء.

وقد ترتب علي تراجع الاحتياطي النقدي تدهور قيمة الجنيه المصري أمام الدولار بالرغم من محاولات الحكومة تعويم قيمة الجنيه أكثر من مرة بهدف استقرار سعر الصرف. وكما يتبين من الجدول رقم (٨) الانخفاض الملحوظ في قيمة الجنية المصري أمام الدولار من ٣,٨ جنيه عام ١٩٩٤ إلي ٧,١٥ عام ٢٠١٤ ، وهو ما يعني ارتفاع في المستوي العام للأسعار وبخاصة السلع المستوردة ، وما يترتب على ذلك من تزايد معدلات التضخم والبطالة وتزايد المضاربة علي العملة الأجنبية في السوق السوداء وانتشار ظاهرة الدولرة.

٦- ارتفاع معدل البطالة.

تعد البطالة من المؤشرات الاجتماعية المهمة التي تمثل الخطر والتحدي الأكبر الذي يواجه الاقتصاد المصري وخاصة البطالة في صفوف الشباب من الخريجين الذين غالبا ما يمثلون النسبة العظمى من إجمالي السكان. ونتيجة تراجع الأداء الاقتصادي وعدم المقدرة على تحقيق معدلات عالية من النمو

الاقتصادي وقعت مصر في دائرة عجز الموازنة العامة المستمر وتزايد الديون الخارجية والداخلية مما أدى إلى التأثير السلبي على الاستقرار الاجتماعي[٣٥].

ويوضح الجدول رقم (٩) الارتفاع في معدل البطالة في مصر ، حيث بلغ عام ١٩٩٥ نحو ١٧,٧% من إجمالي القوي العاملة ، ويرجع ذلك إلي حرب الخليج الثانية وعودة العمالة المصرية من دول الخليج ، بجانب تطبيق برنامج التكيف الهيكلي في إطار سياسة الإصلاح الاقتصادي وخصخصة العديد من المنشآت والاستغناء عن العمالة بها. ومنذ عام ١٩٩٦ حتى عام ٢٠١٤ أخذ معدل البطالة يتذبذب ما بين الارتفاع والانخفاض ، حيث بلغ عام ٢٠٠٥ نحو ١١,٢% ثم تراجع عام ٢٠٠٧ إلي نحو ٨,٩% وعاود الارتفاع ليصل إلي نحو ١٢% عام ٢٠١١ وتزايد بشكل ملحوظ بعد ثورة ٢٥ يناير ليصل إلي نحو ١٣% عام ٢٠١٤ وذلك بسبب الإضرابات العمالية والمظاهرات الفئوية وغلق العديد من المنشآت وعدم الاستقرار السياسي والاجتماعي والتشريعات الضريبية الجديدة وغيرها من العوامل التي أدت إلي تزايد معدل البطالة في مصر. هذا بجانب الإجراءات الأخرى المتعلقة بقانون الخدمة المدنية الجديد والتعديلات المتلاحقة عليه وسياسة تحرير الأسعار وتثبيت الأجور، مما ترتب على ذلك حالة من الركود الاقتصادي وضعف الطلب الكلي الذي أدي إلي تراجع الإنتاجية والتي كان لها تأثيرات سلبيه علي انخفاض معدل النمو الاقتصادي بنسبة أقل من معدل النمو السكاني وتدني متوسط دخل الفرد ومستوي المعيشة وتراجع حجم المدخرات المحلية وتأثيره السلبي علي الاستثمار وفجوة الموارد المالية[٣٦].

٧- ارتفاع معدل التضخم .

يعني التضخم عدم التوازن بين السلع والخدمات المنتجة وبين ما يحتاجه الأفراد ويطلبونه، مما يترتب عليه حدوث ارتفاع في المستوى العام للأسعار. ويعد الخلل الهيكلي الموجود في البنيان الاقتصادي والاجتماعي في مصر السبب الرئيسي في نشوء ظاهرة التضخم. كما يعد انعكاسا ونتيجة للسياسات الاقتصادية المتبعة ، فارتفاع معدل التضخم يعني فشل السياسات الاقتصادية المتبعة في تحقيق أهدافها. وللتضخم آثار وخيمة على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي، فهو يؤثر سلبا على ميزان المدفوعات لأنه يضعف من الموقف التنافسي لصادرات الدولة في السوق العالمية ويؤدى إلى ارتفاع شديد في قيمة وحجم وارداتها وبخاصة عندما تنخفض أسعارها مقارنة بأسعار المنتج المحلى فيحدث الاختلال في التجارة الخارجية ويتفاقم العجز في الميزان التجاري بسبب زيادة الواردات عن الصادرات من جراء التضخم[٣٧]. كما يؤدى التضخم إلى تدهور سعر الصرف للعملة المحلية ويشجع هروب الأموال المحلية إلى الخارج ويضع العراقيل أمام جذب الاستثمارات الأجنبية الخاصة، وبالتالي تتسع الفجوة المالية الدولية فتضطر الدولة للاستدانة من الخارج. والتضخم لا يمكن قياسه بشكل دقيق ، ولكن هناك بعض المؤشرات التي تقترب من قياس التضخم ومن أهمها الرقم القياسي لأسعار المستهلك والذي يشتمل على المجاميع السلعية ويوضح تغيرات الأسعار واتجاهها عبر الزمن[٣٨].

ويوضح الجدول رقم (٩) أن معدل التغير السنوي لأسعار المستهلك قد بلغ أعلي معدل له عام ٢٠٠٤ ، ٢٠٠٨ بنحو ١٦,٧% ، ١٩,١% علي الترتيب . كما شهد معدل التضخم فترات ارتفاع وانخفاض من فترة زمنية إلي أخري . وقد يرجع الارتفاع في معدل نمو التضخم السنوي إلي تعرض الاقتصاد المصري

لسلسله من الصدمات المحلية والخارجية التي تفاقمت بسبب عده عوامل منها التشوهات السعرية الناتجة عن الممارسات الاحتكارية، وعجز المعروض من السلع بسبب النقص في الإنتاج أو زيادة الصادرات علي حساب السوق المحلي والاختناقات في المعروض من السلع بسبب القصور في قنوات التوزيع. وقد شكلت هذه العوامل صعوبة كبيره في السيطرة علي الأسعار بالأدوات النقدية التقليدية، وتبعية الاقتصاد المصري للخارج وهو دليل علي ضعف التنمية الاقتصادية من منظور انخفاض القوه الشرائية التي يدل عليها ارتفاع معدلات التضخم(٣٩).

٨- تراجع مؤشرات التنمية البشرية.

الإنسان هو صانع التنمية وهدفها في آن واحد ، وأن الأفراد هم الثروة الحقيقية لأي أمة، لذا فإن قصور التنمية البشرية له أثر سلبي على مستوى الإنتاجية للقوى العاملة إضافة إلى النقص المتزايد في مستوى الإشباع من السلع والخدمات الضرورية. ويعد مؤشر الإنفاق على التعليم من المؤشرات التنموية المهمة التي تنعكس على مختلف الجوانب الثقافية والاقتصادية والاجتماعية ، كما يعد مؤشر الإنفاق على الصحة من المؤشرات التنموية الهامة أيضا وجزء لا يتجزأ من جهود التنمية الاجتماعية الرامية إلى تخفيض الفقر وتحسين مستوى المعيشة للفقراء والفئات المهمشة ، وأي انخفاض في هذين المؤشرين ينعكس سلبا على أفراد المجتمع(٤٠).

ويبين الجدول رقم (٩) أن نسبة الإنفاق علي التعليم من الناتج المحلي الإجمالي في مصر بلغت في المتوسط نحو ٤,٣% خلال الفترة من ١٩٩٤ – ٢٠٠٥ ، ثم تراجعت إلي نحو ٣,٧% خلال الفترة من ٢٠٠٦ – ٢٠٠٨ ، ثم تزايدت بشكل محدود إلي نحو ٤,١% خلال الفترة من ٢٠٠٩ – ٢٠١٤. ويرجع الانخفاض في الإنفاق الحكومي على قطاع التعليم إلي عدم كفاية حجم المخصصات المالية التي تجعل من العلم وسيله الارتقاء بالمجتمع، حيث مازال الاقتصاد المصري يعاني من حلقه مفرغه من الجهل والفقر، فقد ساهم تردي المستوي التعليمي وضعف مستوي الخريجين في ارتفاع معدل البطالة وضعف معدل النمو الاقتصادي مما كان له تأثير سلبي علي انخفاض معدلات الادخار وعرقلة مسيرة الاستثمار المحلي(٤١).

ولم يختلف الحال كثيراً بالنسبة للإنفاق علي الصحة من الناتج المحلي الإجمالي في مصر ، حيث بلغت نسبة الإنفاق علي الصحة من الناتج المحلي الإجمالي عام ١٩٩٤ نحو ٣,٢% ثم تزايدت هذه النسبة لتصل نحو ٦% عام ٢٠٠٢ ثم تراجعت مرة أخري لتصل إلي نحو ٥,٦% عام ٢٠١٤. ومن الواضح أن نسبة الإنفاق علي الصحة من الناتج المحلي قد ظلت لسنوات طويلة دون زيادة ، وهو ما يعد مؤشر سلبي لأن الإنفاق علي الصحة لا يتناسب مع الزيادة السكانية المتحققة وهو ما يعني تدني وقصور واضح في الخدمات الصحية المقدمة للأفراد والذي كان سبباً مباشراً في زيادة حالات الوفيات وانتشار الأمراض بصورة كبيره في السنوات الأخيرة، وربما يرجع ذلك أيضاً إلي خصخصة جزء كبير من القطاع الصحي وارتفاع أسعار الأدوية وعدم تقديم الرعاية الصحية المناسبة في القطاع الصحي الحكومي.

٩- انتشار ظاهرة الفقر.

يعد الفقر من أكبر التحديات التي تواجه التنمية البشرية في مصر، وأن الآثار الاقتصادية والاجتماعية التي تعكسها مشكلة الاختلال الهيكلي تظهر بشكل واضح على جميع القطاعات الاقتصادية الكلية ، وكذلك على أغلب أفراد المجتمع . لذلك يعتبر الفقر ظاهرة تمتد جذورها إلى مجموعة تشوهات سياسية واقتصادية واجتماعية ناجمة عن وجود اختلالات هيكلية تعوق أي محاولة للنهوض بمستوى الاقتصاد المصري.

وتشير بيانات الجدول رقم (١٠) إلي نسب الفقر وتوزيع الدخل في مصر. وتعد نسبه السكان تحت خط الفقر من المؤشرات ذات الأهمية في قياس الحالة الاقتصادية والاجتماعية للسكان ، وهو الأمر الذي يتطلب مزيداً من البحوث الميدانية في هذا المجال ومازالت مصر لديها قصور في إجراء تلك البحوث بشكل دوري، الأمر الذي ترتب عليه عدم وجود بيانات دقيقه في هذا الشأن . ويقصد بارتفاع نسبه السكان تحت خط الفقر تدني الظروف المعيشية وحاجة السكان إلي الصحة والتعليم والمسكن والعمل والبنية التحتية ، وتتزايد هذه النسبة في الريف مقارنه بالحضر[٤٢]. وتشير إحصائيات البنك الدولي إلي أن نسبه السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر في مصر بلغت نحو ٢٤,٣% عام ١٩٩٤/١٩٩٥ ثم تراجعت إلي نحو ١٩,٤% عام ١٩٩٥/١٩٩٦ ثم تزايدت إلي نحو ٢١,٤% عام ١٩٩٨ / ١٩٩٩ واستمرت في الارتفاع لتصل إلي نحو ٢٥,٢% عام ٢٠١١ ثم إلي نحو ٢٦,٩% عام ٢٠١٤. وجدير بالذكر أن تزايد هذه النسبة من عام لآخر يمثل خطر دائم لمستقبل الأجيال الحالية والمستقبلية. وتعتبر هذه النسب مرتفعه عند مقارنتها بخط الفقر الدولي والذي يتراوح في المتوسط بين ١,٥ – ٢%. حيث أن خط الفقر الدولي يعادل ١,٢٥ دولار في اليوم الواحد بما يعادل ٣٧,٥ دولار شهريا ، أو ٤٥٠ دولار سنويا (٤٠٥٠ جنيه مصري سنوياً). حيث يبلغ خط الفقر في مصر سنوياً نحو ٣٩٢٠ جنيه مصري وهو أقل من المعدل العالمي. الأمر الذي يتطلب زيادة الاهتمام بالفقراء في مصر من خلال تصميم برامج خاصة بهم وتقديم الدعم اللازم لهم علي المستوي الرسمي ومؤسسات المجتمع المدني في إطار المسئولية الاجتماعية للدولة.

رابعا : نتائج وتوصيات البحث .

في ضوء دراسة وتحليل جوانب الاختلال الهيكلي للاقتصاد المصري نستخلص ما يلي:

- من خلال تحليل البيانات للقطاعات الاقتصادية كان هناك اختلال كبير في نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية فقد ساهمت القطاعات الخدمية في مصر بنسبة كبيرة في الناتج المحلي الإجمالي مقابل تدني المساهمة النسبية للقطاعات الإنتاجية السلعية الأخرى. وقد أدى هذا الاختلال في تركيبة القطاعات الاقتصادية والتركيز على قطاع معين إلى اختلال بين الطلب والعرض المحلي مما ترتب عليه اختلال سلعي في تركيبة الناتج المحلي الإجمالي في مصر.
- هناك ارتباط بين الاختلال المالي والنقدي في مصر، حيث يعد الأول سبباً للثاني ، ويحدث ذلك عند اللجوء إلى تغطية العجز المالي عن طريق القروض ، مما يترتب عليه زيادة في كمية النقود المعروضة وحدوث ارتفاع في المستوى العام للأسعار ، وهو ما يمثل مؤشرا واضحا للاختلال النقدي.

- يعاني الاقتصاد المصري من وجود اختلال نقدي في مكونات التركيبة النقدية ويتجسد ذلك من خلال التفاوت في نسب مساهمتها في المكون النقدي الكلي.
- انخفاض المدخرات المحلية في مصر إلى مستويات سالبة واتساع الفجوة بين الاستهلاك والادخار، ولتعويض النقص من الموارد المحلية لجأت مصر إما إلى الإصدار النقدي لتغطية عجز الموازنة العامة مما ترتب على ذلك زيادة معدلات التضخم أو اللجوء إلى الاقتراض الخارجي، مما ترتب على ذلك تزايد حجم المديونية الخارجية.
- أدى ارتفاع العجز في الموازنة العامة والميزان التجاري إلى زيادة عرض النقود، وارتفاع معدلات التضخم الاقتصادي وتدهور في قيمة العملة المحلية ، مما ترتب عليه تفاوت في توزيع الدخول وقصور في مؤشرات التنمية البشرية (التعليم والصحة) وتأثيرات سلبية على أصحاب الدخول الثابتة وزيادة حجم ومعدل البطالة وانتشار ظاهرة الفقر.
- يتسم الاقتصاد المصري بالانكشاف التجاري على العالم الخارجي بسبب اعتماده بشكل رئيسي على صادرات محدودة من المواد الأولية وبخاصة السلع الزراعية.
- يعانى الاقتصاد المصري من الاختلالات الهيكلية في القطاعات الاقتصادية طالما ظلت سياسة الإصلاح الهيكلي قاصرة على البعد الاقتصادي دون النظر إلى الأبعاد السياسية والاجتماعية الأخرى مما يؤثر ويعمق من حالة الاختلال الهيكلي بها ، بجانب تزايد الاضطرابات الاجتماعية والسياسية في ظل التبعية لشروط صندوق النقد الدولي وخدمة أهداف العولمة الاقتصادية وكذلك عدم جدوى وفعالية السياسات التنموية في مصر لمعالجة استمرار تلك الاختلالات.

وفى ضوء ما سبق من نتائج يمكن تقديم بعض المقترحات لعلاج الاختلال الهيكلي في الاقتصاد المصري ومن أهمها ما يلي:

- العمل على زيادة نسبة مساهمة القطاعات الزراعية والصناعية في الناتج المحلي الإجمالي للاقتصاد المصري من خلال دعم تلك القطاعات الاقتصادية الإنتاجية وإعطاء أولوية لها.
- ترشيد الإنفاق العام وتوجيهه بصورة صحيحة وإنفاقه بشكل صحيح وفق المتطلبات الحقيقية للاقتصاد وبعيدا عن كل مناحى البذخ والهدر وذلك بهدف الحد من عجز الموازنة العامة.
- ضرورة التوافق بين رأس المال المادي والبشري من أجل تحقيق تنمية ناجحة لأن الموارد المالية غير كافية وحدها لتحقيق التنمية الاقتصادية، لذلك لابد من الاهتمام برأس المال البشري من خلال القضاء على البطالة والتخفيف من حدة الفقر وإعادة النظر في التعليم وتطوير المهارات البشرية وتحسين الرعاية الصحية.
- ضرورة وضع سياسة اقتصادية صحيحة تحدد كيفية علاج مشكلات البطالة والتضخم والفقر في الاقتصاد المصري ومدى الاستفادة من الاستثمار الأجنبي المباشر والعولمة والتقدم العلمي في تحقيق التنمية الاقتصادية المطلوبة وبيان الآثار السلبية الناجمة عن الاستثمار الأجنبي المباشر والعولمة والتي تؤدى إلى تعميق الاختلالات الهيكلية.

- ضرورة مشاركة القطاع الخاص بشكل فعال في عملية التنمية الاقتصادية في المجالات التي لا تستطيع الدولة القيام بها وتقديم كل وسائل الدعم له.
- استهداف التضخم والمحافظة على استقرار الأسعار ورفع الإنتاجية وتبنى سياسة حوافز الإنتاج وتعزيز المنافسة في الأسواق للحد من الممارسات الاحتكارية.
- تقييم سعر صرف الجنيه المصري مقابل سلة من العملات الأجنبية وليس عملة واحدة كما هو متبع حاليا (الدولار) بجانب رفع أسعار الفائدة على الودائع بالجنيه المصري.
- ترشيد الواردات وخاصة في المنتجات التي لها بديل محلى وكذلك الحد من استيراد السلع الاستفزازية ودعم الصادرات وتنويعها بهدف الحفاظ على الاحتياطي النقدي والحد من العجز في الميزان التجاري وبالتالي ميزان المدفوعات.

الملاحق:

جدول رقم (١) : مساهمة القطاعات الاقتصادية في تكوين (GDP) بالأسعار الجارية في مصر خلال الفترة من ١٩٩٤-٢٠١٤ (بالمليار دولار)

السنة	عدد السكان (مليون نسمة)	الناتج المحلي الإجمالي GDP	قطاع الزراعة	قطاع الصناعات الاستخراجيه	قطاع الصناعات التحويلية	قطاع الخدمات الإنتاجية	قطاع الخدمات الاجتماعية	أخرى	% قطاع الزراعة في GDP	قطاع% الصناعات الاستخراجيه في GDP	قطاع% الصناعات التحويلية في GDP	% قطاع الخدمات الإنتاجية والاجتماعية في GDP
١٩٩٤	٥٧,٦	٥١,٦	٨,١٢	٣,٩٥	٨,٢٧	١٥,٥٦	٨,٦٧	٧,٠٧	١٥,٧	٧,٦	١٦,٠	٤٦,٩
١٩٩٥	٥٨,٩	٦٠,٥	٩,٤٥	٤,٤٥	٩,٨٢	١٨,٣٥	١٠,٣٢	٨,٠٣	١٥,٦	٧,٣	١٦,٢	٤٧,٤
١٩٩٦	٥٩,١	٦٧,٣	١٠,٨٩	٤,٣٥	١١,١٨	٢٠,٥٩	١١,٦٩	٨,٥٨	١٦,١	٦,٤	١٦,٦	٤٧,٩
١٩٩٧	٥٩,٧	٧٥,٦	١٢,٥١	٤,٦٨	١٢,٨٢	٢٢,٩٢	١٢,٨٣	٩,٨٣	١٦,٥	٥,٧	١٦,٩	٤٧,٢
١٩٩٨	٦٠,٧	٨٢,٧	١٣,٥٤	٤,٩٦	١٤,٤٠	٢٤,٨٩	١٣,٩٨	١٠,٩٣	١٦,٣	٥,٩	١٧,٤	٤٦,٩
١٩٩٩	٦٢,٣	٨٨,٩	١٤,٥٢	٣,٧٦	١٦,٢٥	٢٧,٣٤	١٥,١٥	١١,٩٢	١٦,٣	٤,٢	١٨,٢	٤٧,٧
٢٠٠٠	٦٣,٤	٩٥,٨	١٥,٠٩	٦,٠٩	١٧,٦٣	٢٩,٢٤	١٥,٣٢	١٢,٣٩	١٥,٧	٦,٣	١٨,٤	٤٦,٥
٢٠٠١	٦٤,٦	٩٠,٢	١٣,٨٦	٦,٦٢	١٥,٩٧	٢٦,٨٩	١٥,٠٤	١١,٨٨	١٥,٣	٧,٣	١٧,٦	٤٦,٤
٢٠٠٢	٦٤,٩	٨٤,١	١٢,٩٧	٦,٥٢	١٥,٥٧	٢٤,٨٠	١٣,٥٧	١٠,٦٥	١٥,٤	٧,٧	١٨,٥	٤٥,٦
٢٠٠٣	٦٧,٣	٧٠,٩	١٠,٦٩	٥,٧٦	١٢,٩٧	٢١,١٨	١١,٤٦	٨,٨٤	١٥,٠	٨,١	١٨,٢	٤٦,٠
٢٠٠٤	٦٨,٦	٧٨,٤	١١,١٣	٩,٢٢	١٣,٥٣	٢٣,١٠	١٢,٣١	٩,١٧	١٤,١	١١,٧	١٧,٢	٤٥,١

٢٠٠٥	٧٠,٢	٨٩,١	١٢,٥٤	١٠,١٢	١٤,٩٤	٢٧,١٩	١٤,٠٨	١٠,٢٨	١٤,٠	١١,٣	١٦,٧	٤٦,٢
٢٠٠٦	٧١,٣	١٠٧,٣	١٤,٢١	١٥,٦١	١٧,١٥	٣١,٩٠	١٦,٠٧	١٢,٤١	١٣,٢	١٤,٥	١٥,٩	٤٤,٦
٢٠٠٧	٧٢,٧	١٢٧,٩	١٦,٥٨	١٨,١٥	٢٠,١٠	٣٨,٩٨	١٨,٥٣	٢٥,٦٢	١٢,٩	١٤,١	١٥,٧	٤٤,٩
٢٠٠٨	٧٥,٢	١٦٢,٤	٢٠,٥٢	٢٤,٢٥	٢٥,٢١	٥٠,٧٢	٢٥,٢١	١٦,٥٣	١٢,٦	١٤,٩	١٥,٥	٤٦,٧
٢٠٠٩	٧٦,٨	١٨٧,٨	٢٤,٥٠	٢٦,٧٦	٢٩,٧٥	٥٧,٦٩	٣٠,٢٩	١٩,٦١	١٣,٠	١٤,٢	١٥,٨	٤٦,٤
٢٠١٠	٧٨,٦	٢١٨,٣	٢٩,١٣	٢٩,٩٩	٣٥,١٦	٦٥,٩٧	٣٥,١٤	٢٢,٩٦	١٣,٣	١٣,٧	١٦,١	٤٦,٢
٢٠١١	٨٠,٥	٢٣٥,٤	٣٢,٦٥	٣٣,٥١	٣٧,١٢	٦٩,٥٢	٣٨,٢٨	٢٣,١٤	١٣,٦	١٤,٠	١٥,٧	٤٥,٥
٢٠١٢	٨٢,٥	٢٦٢,١	٣٦,٣١	١٩,٤١	٣٩,٦٥	٧٤,٢١	٤٢,٢٣	٢٢,٧١	١٣,٩	٧,٢	١٤,٩	٤٤,٣
٢٠١٣	٨٤,٦	٢٧١,٤	٣٧,٦٧	٢٠,٣٤	٤٠,٦٤	٧٦,١٢	٤٤,٣٤	١٩,٢٥	١٣,٩	٧,٤	١٤,٧	٤٤,٢
٢٠١٤	٨٦,٨	٢٨٦,٧	٣٩,١٩	٤٧,٣٤	٤٥,٠٨	٧٩,١٥	٤٥,١٧	٢٠,٢٦	١٣,٩	١٦,٥	١٥,٧	٤٣,٣

المصدر : تم حسابها من بيانات صندوق النقد العربي ، نشرة الإحصاءات الاقتصادية للدول العربية ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، سنوات مختلفة– أيضا : كتاب الإحصاء السنوي ، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء في مصر ، سنوات مختلفة.

جدول رقم (٢) : مكونات ومعدلات النمو في السيولة المحلية والعوامل المؤثرة على السيولة المحلية في مصر خلال الفترة من ١٩٩٤–٢٠١٤ (%)

السنة	النقود	أشباه النقود	معدلات النمو في السيولة المحلية	صافى الموجودات الأجنبية	صافى الائتمان المحلى		صافى البنود الأخرى
					مجموع	حكومة	
١٩٩٤	٢٠,٧٨	٧٩,٢٢	١١,٣١	٤,٢	١١,٧	– ٠,٣	– ٤,٦
١٩٩٥	٢٠,٨٣	٧٩,١٧	٩,٨٣	– ١,٢	١٤,٧	– ٠,١	– ٣,٧
١٩٩٦	٢٠,٧٧	٧٩,٢٣	١٢,٢٤	٢,٩	١٤,٠	– ٠,٨	– ٤,٧
١٩٩٧	٢٠,٧٧	٧٩,٢٣	١٣,٠٥	– ٢,٤	١٧,٤	٤,٠	– ١,٩
١٩٩٨	٢٠,٧٣	٧٩,٢٧	٩,٥٤	– ٦,٥	١٨,٣	٢,٥	– ٢,٣
١٩٩٩	٢٠,٣٧	٧٩,٦٣	١٠,٠٧	– ٥,٠	١٧,٩	٣,٤	– ٢,٩
٢٠٠٠	١٩,٤٨	٨٠,٥٢	١١,٠٢	– ١,٠	١٣,٣	٧,٥	– ١,٣
٢٠٠١	١٨,٢٤	٨١,٧٦	١٣,٩٩	– ٠,٣	١١,٧	٢,٤	١,٨
٢٠٠٢	١٨,١٤	٨١,٨٦	١١,١٩	– ٠,٩	١٣,٨	٩,٦	١,٥
٢٠٠٣	١٧,٨٦	٨٢,١٤	١٩,٩٤	٢,٤	١٤,٣	٧,٣	– ١,٠
٢٠٠٤	١٧,٨٢	٨٢,١٨	١٣,٩٩	٥,٦	١٠,٠	٧,٢	– ١,٧
٢٠٠٥	١٩,٢٨	٨٠,٧٢	١١,٥٤	١٢,٣	٤,٧	٠,٤	– ٥,٥
٢٠٠٦	٢٠,١٨	٧٩,٨٢	١٥,١٣	١٤,٦	٩,٣	٥,٠	– ٨,٨
٢٠٠٧	٢١,١٩	٧٨,٨١	١٩,١٢	٧,٢	٦,٦	١,٧	٥,٣

٢٠٠٨	٢٢,٠٥	٧٧,٩٥	١٠,٤٩	٢,٢	١٠,٧	٤,٧	٢,٤ –
٢٠٠٩	٢٢,٧٤	٧٧,٢٦	٩,٤٧	٠,٩	١٠,٧	١٠,٧	٢,٢ –
٢٠١٠	٢٢,٩٤	٧٧,٠٦	١٢,٤٢	٥,٧	٦,٧	٤,١	٠,٠–
٢٠١١	٢٤,٦٠	٧٥,٤٠	٦,٦٦	١١,٨ –	١٨,٧	١٥,٥	٠,٢ –
٢٠١٢	٢٤,٦٩	٧٥,٣١	١٢,٣٥	٥,٥ –	١٩,٣	١٥,٧	١,٥ –
٢٠١٣	٢٦,٩٢	٧٣,٠٨	١٨,٨٩	١,٤ –	٢٣,٥	٢٠,٩	٣,٢ –
٢٠١٤	٢٧,٧٥	٧٢,٢٥	١٥,٧٧	٢,٤ –	٢٠,٠	١٤,٧	١,٩ –

المصدر : بيانات صندوق النقد العربي ، نشرة الإحصاءات الاقتصادية للدول العربية ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، سنوات مختلفة– أيضا : كتاب الإحصاء السنوي ، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء في مصر ، سنوات مختلفة.

جدول رقم (٣) : فجوة الموارد في مصر خلال الفترة من ١٩٩٤–٢٠١٤ (بالمليار دولار)

السنة	الناتج المحلي الإجمالي GDP	الاستهلاك الخاص	الاستهلاك العام	الاستهلاك الإجمالي	الادخار المحلى	% الاستهلاك إلى الناتج المحلي الإجمالي	الاستثمار الإجمالي	إجمالي الإنفاق المحلى (الطلب الكلى)	فجوة الموارد
١٩٩٤	٥١,٦	٣٧,٣	٥,٧	٤٣,٠	٨,٥٧	٠,٨٣	١٠,٥٩	٥٣,٥٩	٢,٠١ –
١٩٩٥	٦٠,٥	٤٣,٣	٦,٣	٤٩,٦	١٠,٧٨	٠,٨٢	١١,٦٦	٦١,٣٣	٠,٨٧ –
١٩٩٦	٦٧,٣	٥٠,٦	٦,٩	٥٧,٥	٩,٧٢	٠,٨٥	١٢,٨٥	٧٠,٤٢	٣,١٢ –
١٩٩٧	٧٥,٦	٥٥,٩	٧,٧	٦٣,٧	١١,٩١	٠,٩٧	١٥,١٩	٧٨,٨٩	٣,٢٨ –
١٩٩٨	٨٢,٧	٦١,٣	٨,٣	٦٩,٦	١٣,٠٥	٠,٨٤	١٨,٣٣	٨٨,٠٤	٥,٣٣ –
١٩٩٩	٨٨,٩	٦٦,٠	٨,٩	٧٤,٩	١٤,٠٠	٠,٨٤	٢١,٤٥	٩٦,٤١	٧,٤٤ –
٢٠٠٠	٩٥,٨	٧٦,٦	٩,٥	٨٦,١	٩,٦٥	٠,٨٩	١٧,٨٨	١٠٤,٣	٨,٢٣ –
٢٠٠١	٩٠,٢	٧٠,٧	٩,١	٧٩,٨	١٠,٣٢	٠,٨٨	١٥,٤٢	٩٥,٣٩	٥,١٠ –
٢٠٠٢	٨٤,١	٦٢,٠	١٠,٤	٧٢,٤	١١,٦٢	٠,٨٦	١٥,٢٨	٨٧,٧٧	٣,٦٦ –
٢٠٠٣	٧٠,٩	٥١,٧	٨,٨	٦٠,٥	١٠,٢٥	٠,٨٥	١٢,١٣	٧٢,٨٠	١,٨٨
٢٠٠٤	٧٨,٤	٥٦,٠	٩,٧	٦٥,٧	١٢,٧٥	٠,٨٣	١٣,٠٤	٧٨,٧٨	٠,٢٩ –
٢٠٠٥	٨٩,١	٦٤,٠	١١,٤	٧٥,٤	١٣,٧٠	٠,٨٤	١٦,٠٩	٩١,٥٥	٢,٣٨
٢٠٠٦	١٠٧,٣	٧٦,٦	١٣,١	٨٩,٧	١٧,٤٨	٠,٨٣	٢٠,١١	١١٠,٠	٢,٦٢ –
٢٠٠٧	١٢٧,٩	٩٠,٢	١٤,٧	١٠٤,٩	٢٢,٩٨	٠,٨٢	٢٧,١٨	١٣٢,١٩	٤,٢٠ –

٢٠٠٨	١٦٢,٤	١١٧,٨	١٧,٦	١٣٥,٤	٢٦,٩٢	٠,٨٣	٣٦,٣٧	١٧١,٩١	٩,٤٥ –
٢٠٠٩	١٨٧,٨	١٤٣,١	٢١,٣	١٦٤,٤	٢٣,٣٥	٠,٨٧	٣٦,١٧	٢٠٠,٦	١٢,٨ –
٢٠١٠	٢١٨,٣	١٦٢,٨	٢٤,٣	١٨٧,١	٣١,١٥	٠,٨٥	٤٢,٥٨	٢٢٩,٨	١١,٤ –
٢٠١١	٢٣٥,٤	١٧٧,٩	٢٦,٩	٢٠٤,٨	٣٠,٢٤	٠,٨٦	٤٠,٢٧	٢٤٤,٥	٩,٧ –
٢٠١٢	٢٦٢,١	٢١١,٥	٢٩,٧	٢٤١,٣	٢٠,٩١	٠,٩١	٤٢,٩٥	٢٨٣,٥	٢٢,٠ –
٢٠١٣	٢٧١,٤	٢٢٠,٣	٣١,٧	٢٥٢,٠	١٩,١٧	٠,٩٢	٣٨,٤٨	٢٩٠,٥	١٩,٠ –
٢٠١٤	٢٨٦,٧	٢٢٩,٨	٣٧,٨	٢٦٧,٦	١٨,٤٥	٠,٩٣	٣٩,٢٤	٣٠٦,٤	٢٠,٧ –

المصدر : تم حسابها من بيانات صندوق النقد العربي ، نشرة الإحصاءات الاقتصادية للدول العربية ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، سنوات مختلفة– أيضا : كتاب الإحصاء السنوي ، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء في مصر ، سنوات مختلفة.

جدول رقم (٤) : الصادرات والواردات الإجمالية في مصر خلال الفترة من ١٩٩٤–٢٠١٤ (بالمليار دولار)

السنة	الصادرات الإجمالية (فوب)	متوسط معدل التغير السنوي للفترة	معدل التغير للعام الأخير	الواردات الإجمالية (سيف)	متوسط معدل التغير السنوي للفترة	معدل التغير للعام الأخير
١٩٩٤	٣,٤٧			٩,٥٨		
١٩٩٥	٣,٤٥			١١,٧٥		
١٩٩٦	٣,٥٤			١٣,٠٤		
١٩٩٧	٣,٩١	٢,٠ –		١٣,٢٤	١٤,٦	
١٩٩٨	٣,٢٠			١٦,٥٣		
١٩٩٩	٣,٥٤		١٠,٧	١٦,٠٢		٣,١ –
٢٠٠٠	٧,٠٦			١٦,١٠		
٢٠٠١	٧,٢٤			١٤,٧٦		
٢٠٠٢	٧,٢٥			١٥,١٣		
٢٠٠٣	٨,٩٨	١٤,٨		١٢,٣٠	١٦ –	
٢٠٠٤	١٢,٢٧			١٥,٠٧		
٢٠٠٥	١٦,٠٧		٣١,٠	٢٠,٨٦		٣٨,٤
٢٠٠٦	٢٠,٥٤			٣٣,٢٧		
٢٠٠٧	٢٤,٤٥			٤٥,٢٥		
٢٠٠٨	٢٩,٨٤	٤,٠		٥٦,٦٢	١١,١	
٢٠٠٩	٢٣,٠٨			٤٥,٥٦		

٢٠١٠	٢٨,٠٢		٨,٤	٥٤,٣٦		١٣,١
٢٠١١	٣١,٥٢			٦٢,١٥		
٢٠١٢	٢٩,٢٤	٨,٥ –		٦٧,٥٢	٤,٨	
٢٠١٣	٢٨,٨٩			٦٥,١٥		
٢٠١٤	٢٦,٧٢		١٣,٦ –	٧٢,٦٥		٢,٩

المصدر : تم حسابها من بيانات صندوق النقد العربي ، نشرة الإحصاءات الاقتصادية للدول العربية ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، سنوات مختلفة– أيضا : كتاب الإحصاء السنوي ، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء في مصر ، سنوات مختلفة.

جدول رقم (٥) : معدل النمو السنوي في القطاعات الاقتصادية المساهمة في تكوين (GDP) في مصر خلال الفترة من ١٩٩٥–٢٠١٤ (%)

السنة	قطاع الزراعة	قطاع الصناعات الإستخراجية	قطاع الصناعات التحويلية	قطاع الخدمات الإنتاجية	قطاع الخدمات الاجتماعية
١٩٩٥	١٦,٣	١٢,٧	١٨,٧	١٧,٩	١٩,٠
١٩٩٦	١٥,٣	٢,٤ –	١٣,٧	١٢,١	١٣,٢
١٩٩٧	١٧,٧	٧,٧	١٤,٦	١١,٣	٩,٧
١٩٩٨	٨,٢	٥,٨	١٢,٣	٨,٥	٨,٩
١٩٩٩	٧,٢	٢٤,١ –	١٢,٨	٩,٨	٨,٣
٢٠٠٠	٣,٨	٦٢,١	٨,٥	٦,٩	١٣,١
٢٠٠١	٨,١ –	٨,٦	٩,٤ –	٨,٠ –	١,٨ –
٢٠٠٢	٦,٤ –	١,٤ –	٢,٥ –	٧,٧ –	٩,٧ –
٢٠٠٣	١٧,٥ –	١١,٦ –	١٦,٧ –	١٤,١ –	١٥,٥ –
٢٠٠٤	٤,٠٩	٦٠,٢	٤,٣	٩,٠	٧,٣
٢٠٠٥	١٢,٧	٩,٦	١٠,٣	١٧,٧	١٤,٣
٢٠٠٦	١٣,٢	٥٤,٢	١٧,٧	١٧,٣	١٤,١
٢٠٠٧	١٦,٧	١٦,٢	١٧,١	٢٢,١	١٥,٣
٢٠٠٨	٢٣,٧	٣٣,٥	٢٥,٤	٣٠,١	٣٦,٠
٢٠٠٩	١٩,٤	١٠,٣	١٧,٩	١٣,٧	١٧,٠
٢٠١٠	١٨,٩	١٢,٠	١٨,١	١٤,٣	١٩,٠

٢٠١١	١٢,٠	١١,٨	٥,٧	٥,٤	٩,١
٢٠١٢	١١,٢	٤٢,١ –	٧,١	٦,٨	١٠,٣
٢٠١٣	٣,٨٤	٤,٩	٢,٩	٢,٦	٥,١
٢٠١٤	٤,٢٣	١٣٢,٠	١١,٢	٤,١	١,٩

المصدر : تم حسابها من بيانات صندوق النقد العربي ، نشرة الإحصاءات الاقتصادية للدول العربية ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، سنوات مختلفة– أيضا : كتاب الإحصاء السنوي ، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء في مصر ، سنوات مختلفة.

جدول رقم (٦) : النفقات والإيرادات العامة والعجز أو الفائض ونسبة كل منهم في تكوين الناتج المحلى الإجمالي (GDP) في مصر خلال الفترة من ١٩٩٤–٢٠١٤ (بالمليار دولار)

السنة	النفقات العامة	% النفقات العامة إلى GDP	الإيرادات العامة	% الإيرادات العامة إلى GDP	عجز الموازنة العامة	% العجز إلى GDP
١٩٩٤	١٦,٦	٣٢,١	١٥,٥	٣٠,٠	١,٠١–	٢,١ –
١٩٩٥	١٧,١	٢٨,٤	١٦,٤	٢٧,١	٧٤٨ –	١,٢ –
١٩٩٦	١٨,٨	٢٧,٩	١٧,٩	٢٦,٦	٨٨٣ –	١,٣ –
١٩٩٧	١٩,٧	٢٦,٠	١٩,٠	٢٥,١	٦٨٧ –	٠,٩ –
١٩٩٨	٢٠,٨	٢٥,٢	٢٠,٠	٢٤,٢	٨٢٦ –	١,٠ –
١٩٩٩	٢٥,٢	٢٨,٣	٢١,٥	٢٤,١	٣,٧٤ –	٢,٩ –
٢٠٠٠	٢٥,٤	٢٦,٠	٢١,٦	٢٢,١	٣,٧٩ –	٣,٨ –
٢٠٠١	٢٤,١	٢٦,٨	١٩,١	٢١,١	٥,٠٢ –	٥,٥ –
٢٠٠٢	٢٢,٨	٢٦,٦	١٧,٨	٢٠,٨	٥,٥١ –	٥,٨ –
٢٠٠٣	٢١,٨	٢٦,٨	١٦,٨	٢٠,٧	٤,٩٦ –	٦,٠ –
٢٠٠٤	٢٠,٧	٢٦,٤	١٦,١	٢٠,٥	٤,٦٣ –	٥,٩ –
٢٠٠٥	٢٦,٣	٢٩,٥	١٨,٠	٢٠,٢	٨,٢٧ –	٩,٢ –
٢٠٠٦	٣٥,٠	٣٢,٦	٢٦,٢	٢٤,٥	٨,٧٥ –	٨,٢ –
٢٠٠٧	٤١,١	٣١,٥	٣١,٥	٢٤,٢	٩,٥٧ –	٧,٣ –
٢٠٠٨	٥١,٢	٣١,٥	٤٠,١	٢٤,٧	١١,٨ –	٦,٨ –

٢٠٠٩	٦٤,٠	٣٤,٥	٥١,٠	٢٧,١	– ١٢,١	– ٦,٩
٢٠١٠	٦٦,٢	٣٠,٣	٤٨,٨	٢٢,٢	– ١٧,٧	– ٨,١
٢٠١١	٦٨,٤	٢٩,٢	٤٥,٥	١٩,٣	– ٢٣,٠	– ٩,٨
٢٠١٢	٧٨,٢	٢٩,٩	٥٠,٥	١٩,٣	– ٢٧,٧	– ١٠,٦
٢٠١٣	٩١,٣	٣٣,٧	٥٤,٢	٢٠,٠	– ٣٧,١	– ١٣,٧
٢٠١٤	١٠٠,٣	٣٥,٠	٦٤,٣	٢٢,٤	– ٣٥,٩	– ١٢,٥

المصدر : تم حسابها من بيانات صندوق النقد العربي ، نشرة الإحصاءات الاقتصادية للدول العربية ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، سنوات مختلفة– أيضا : كتاب الإحصاء السنوي ، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء في مصر ، سنوات مختلفة.

جدول رقم (٧) : الميزان التجاري في مصر خلال الفترة من ١٩٩٤–٢٠١٤ (بالمليار دولار)

السنة	الناتج المحلي الإجمالي GDP	إجمالي الصادرات	إجمالي الواردات	الميزان التجاري	% الصادرات إلى الواردات	% الصادرات إلى GDP	% الواردات إلى GDP	% عجز الميزان التجاري فيGDP
١٩٩٤	٥١,٦	٣,٤٧	٩,٥٨	– ٦,١١	٣٦,٢	٦,٧	١٨,٥	– ١١,٨٣
١٩٩٥	٦٠,٥	٣,٤٥	١١,٧٥	– ٨,٣٠	٢٩,٣	٥,٧	١٩,٤	– ١٣,٧٤
١٩٩٦	٦٧,٣	٣,٥٤	١٣,٠٤	– ٩,٥٠	٢٧,١	٥,٢	١٩,٣	– ١٤,١١
١٩٩٧	٧٥,٦	٣,٩١	١٣,٢٤	– ٩,٣٢	٢٩,٥	٥,١	١٧,٥	– ١٢,٣٣
١٩٩٨	٨٢,٧	٣,٢٠	١٦,٥٣	– ١٣,٣٣	١٩,٣	٣,٨	١٩,٩	– ١٦,١١
١٩٩٩	٨٨,٩	٣,٥٤	١٦,٠٢	– ١٢,٤٧	٢٢,١	٣,٩	١٨,٠	– ١٤,٠٢
٢٠٠٠	٩٥,٨	٧,٠٦	١٦,١٠	– ٩,٥٤	٤٣,٨	٧,٣	١٦,٨	– ٩,٤٣
٢٠٠١	٩٠,٢	٧,٢٤	١٤,٧٦	– ٧,٥٢	٤٩,٠	٨,٠	١٦,٣	– ٨,٣٣
٢٠٠٢	٨٤,١	٧,٢٥	١٥,١٣	– ٧,٨٨	٤٧,٨	٨,٦	١٧,٩	– ٩,٣٧
٢٠٠٣	٧٠,٩	٨,٩٨	١٢,٣٠	– ٣,٣١	٧٣,٠	١٢,٦	١٧,٣	– ٤,٦٧
٢٠٠٤	٧٨,٤	١٢,٢٧	١٥,٠٧	– ٢,٨٠	٨١,٤	١٥,٦	١٩,٢	– ٣,٥٦
٢٠٠٥	٨٩,١	١٦,٠٧	٢٠,٨٦	– ٤,٧٨	٧٧,٠	١٨,٠	٢٣,٣	– ٥,٣٦
٢٠٠٦	١٠٧,٣	٢٠,٥٤	٣٣,٢٧	– ١٢,٧٢	٦١,٧	١٩,١	٣٠,٩	– ١١,٨٥
٢٠٠٧	١٢٧,٩	٢٤,٤٥	٤٥,٢٥	– ٢١,٠٨	٥٤,٠	١٩,١	٣٥,٣	– ١٦,٢٥
٢٠٠٨	١٦٢,٤	٢٩,٨٤	٥٦,٦٢	– ٢٦,٧٧	٥٢,٧	١٨,٣	٣٤,٨	– ١٦,٤٧
٢٠٠٩	١٨٧,٨	٢٣,٠٨	٤٥,٥٦	– ٢٢,٤٧	٥٠,٦	١٢,٢	٢٤,٢	– ١١,٩٦
٢٠١٠	٢١٨,٣	٢٥,٠٢	٥١,٥٣	– ٢٦,٥	٤٨,٥	١١,٤	٢٣,٥	– ١٢,١٤

٢٠١١	٢٣٥,٤	٤٣,٢٦	٦٢,١٥	– ١٩,٣٩	٦٩,٣	١٨,٢	٢٦,٤	– ٨,٠٨
٢٠١٢	٢٦٢,١	٤٢,٤٨	٦٧,٥٢	– ٢٥,٥١	٦٢,٦	١٦,٠	٢٥,٦	– ٩,٥٤
٢٠١٣	٢٧١,٤	٤١,٧٣	٦٥,١٥	– ٢٣,٣٦	٦٣,٢	١٥,١	٢٤,٠	– ٨,٤٨
٢٠١٤	٢٨٦,٧	٤٠,٣٦	٧٢,٦٥	– ٣٠,٨٣	٥٥,٥	١٤,٠	٢٥,٢	– ١٠,٤٨

المصدر : تم حسابها من بيانات صندوق النقد العربي ، نشرة الإحصاءات الاقتصادية للدول العربية ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، سنوات مختلفة– أيضا : كتاب الإحصاء السنوي ، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء في مصر ، سنوات مختلفة.

جدول رقم (٨) : إجمالي الدين الخارجي وخدمة الدين ونسبة كل منهم إلى(GDP) والاحتياطي النقدي وسعر الصرف في مصر خلال الفترة من ١٩٩٤–٢٠١٤ (%)

السنة	إجمالي الدين الخارجي (مليار دولار)	% الدين الخارجي إلى (GDP)	إجمالي خدمة الدين الخارجي (مليار دولار)	% خدمة الدين إلى (GDP)	إجمالي الاحتياطي النقدي (مليار دولار)	تغطية الاحتياطي النقدي للواردات السلعية بالأشهر	سعر صرف الجنية المصري مقابل الدولار الأمريكي
١٩٩٤	٣١,١٢	٦٠,٣	١,٩٢	٣,٦	١٤,٦	١٦,٣	٣,٨٢
١٩٩٥	٣١,٧٧	٥٢,٦	٢,١٠	٣,٣	١٧,١	١٥,٦	٣,٦٩
١٩٩٦	٣٠,٠٥	٤٤,٧	١,٩٣	٢,٨	١٨,٢	١٥,٩	٣,٣٧
١٩٩٧	٢٨,١٧	٣٧,٣	١,٣٦	١,٨	١٩,٣	١٥,٨	٣,٨٥
١٩٩٨	٢٩,٨١	٣٦,٠	١,٥٨	١,٨	١٨,٨	١٤,٩	٣,٤٢
١٩٩٩	٢٩,٧١	٣٢,٣	١,٤٥	١,٦	١٥,١	١١,٥	٣,٧٥
٢٠٠٠	٢٧,١٠	٢٧,٨	١,٦٥	١,٨	١٣,٧	١٠,٢	٣,٩٢
٢٠٠١	٢٧,٩٣	٣٠,٩	١,٦٨	١,٨	١٣,٥	١١,٤	٤,٥٠
٢٠٠٢	٢٨,٨٣	٣٣,٦	٢,٢٧	٢,٤	١٤,٤	١٢,٣	٤,٦٢
٢٠٠٣	٣٠,٥٤	٣٧,٥	٢,٥٧	٣,٩	١٤,٦	١٢,١	٦,٢٥
٢٠٠٤	٣١,٠٩	٣٩,٦	٢,٧٣	٣,٤	١٤,٩	٨,١	٦,٣١
٢٠٠٥	٢٩,٦٩	٣٣,٣	٢,٦١	٣,٤	٢١,٨	٩,٦	٥,٧٣
٢٠٠٦	٢٨,٩٥	٢٧,٠	٣,١١	٣,٢	٢٦,٠	٩,٠	٥,٧٩
٢٠٠٧	٣٢,٨٤	٢٥,٢	٢,٤٢	١,٨	٣٢,٢	٨,٩	٥,٥٤
٢٠٠٨	٣٢,٢٨	١٩,٨	٣,١٠	١,٩	٣٤,٣	٧,٩	٥,٥١

٢٠٠٩	٣٣,٢٨	١٧,٧	٢,٦٥	١,٤	٣٤,٨	٨,٧	٥,٥٨
٢٠١٠	٣٤,٩٩	١٦,٠	٢,٦٩	١,٢	٣٧,٠	٨,٩	٥,٧٩
٢٠١١	٣٣,٦٩	١٤,٣	٢,٩٤	١,٣	١٨,١	٤,٤	٥,٨٢
٢٠١٢	٣٨,٨٢	١٤,٨	٣,٠٢	١,٤	١٥,٠	٣,٤	٦,٣١
٢٠١٣	٤٥,٧٥	١٦,٩	٣,٠٧	١,٢	١٧,٣	٣,١	٦,٩٤
٢٠١٤	٤١,٣٢	١٤,٤	٣,٢١	١,٣	١٦,٧	٣,٦	٧,١٥

المصدر : تم حسابها من بيانات صندوق النقد العربي ، نشرة الإحصاءات الاقتصادية للدول العربية ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، سنوات مختلفة– أيضا : كتاب الإحصاء السنوي ، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء في مصر ، سنوات مختلفة.

جدول رقم (٩) : معدلات البطالة والتضخم ونسبة الإنفاق على التعليم والصحة إلى (GDP) في مصر خلال الفترة من ١٩٩٤–٢٠١٤ (%)

السنة	% البطالة	% التضخم	% الإنفاق على التعليم من GDP	% الإنفاق على الصحة من GDP
١٩٩٤	١١,١	٩,٩	٤,٦	٣,٢
١٩٩٥	١٧,٧	٨,٣	٤,٦	٣,٥
١٩٩٦	٩,٦	٨,١	٤,٧	٣,٩
١٩٩٧	٨,٤	٤,٨	٤,٣	٤,٦
١٩٩٨	٨,١	٤,٩	٤,٢	٤,٩
١٩٩٩	٨,٢	٣,٦	٤,٦	٥,٣
٢٠٠٠	٩,١	٢,٨	٤,٣	٥,٦
٢٠٠١	٩,٢	٣,١	٤,١	٥,٣
٢٠٠٢	١٠,٢	٢,٤	٤,٧	٦,٠
٢٠٠٣	١١,٠	٥,٣	٤,٩	٥,٤
٢٠٠٤	١٠,٣	١٦,٧	٤,٧	٦,١
٢٠٠٥	١١,٢	٤,٧	٤,٨	٥,١
٢٠٠٦	١٠,٥	٧,٨	٤,٠	٥,٢
٢٠٠٧	٨,٩	١٠,٤	٣,٧	٥,٠
٢٠٠٨	٨,٧	١٩,١	٣,٨	٦,١
٢٠٠٩	٩,٤	١١,٨	٤,١	٥,٠
٢٠١٠	٨,٩	١١,١	٣,٩	٤,٨
٢٠١١	١٢,٠	١٠,٥	٤,٢	٥,٠

٢٠١٢	١٢,٧	٧,٣	٣,٧	٥,٣
٢٠١٣	١٣,٢	١٠,٣	٤,٤	٥,١
٢٠١٤	١٣,٠	١٠,١	٤,٢	٥,٦

المصدر : تم حسابها من بيانات صندوق النقد العربي ، نشرة الإحصاءات الاقتصادية للدول العربية ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، سنوات مختلفة– أيضا : كتاب الإحصاء السنوي ، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء في مصر ، سنوات مختلفة.

جدول رقم (١٠) : نسب الفقر وتوزيع الدخل في مصر خلال الفترة من ١٩٩٤–٢٠١٤ (%)

السنة	% الفقر حسب خط الفقر القومي	% الفقر حسب خط الفقر الدولي	% مؤشر جيني لتوزيع الدخل	ملاحظات
١٩٩٤– ١٩٩٥	٢٤,٣	٤,٤٦	٣٠,١٣	– خط الفقر الدولي = ١,٢٥ دولار في اليوم – خط الفقر القومي= ٣٩٢٠,٨ جنية مصري عام ٢٠١٢– ٢٠١٣
١٩٩٥ – ١٩٩٦	١٩,٤	٢,٤٦	٣٠,١٦	
١٩٩٦ – ١٩٩٧	٢٠,٣	٢,٩٨	٣٢,٠٠	
١٩٩٨ – ١٩٩٩	٢١,٤	٣,١٢	٣٢,١٩	
١٩٩٩ – ٢٠٠٠	١٦,٧	١,٨١	٣٢,٧٦	
٢٠٠٤ – ٢٠٠٥	١٩,٦	٢,٢٦	٣٢,١٤	
٢٠٠٦ – ٢٠٠٧	٢٣,١	١,٦٨	٣٠,١٤	
٢٠٠٨	٢٢,٠	١,٩٧	٣٠,٧٥	
٢٠٠٩	٢١,٦	١,٨٦	٣٠,٧١	
٢٠١٠	٢٢,٠	٢,٣١	٣٠,٩٢	
٢٠١١	٢٥,٢	١,٩٠	٣٠,٨١	
٢٠١٣	٢٦,٣	١,٨٥	٣٠,٨٠	
٢٠١٤	٢٦,٩	١,٩٤	٣٠,٩٢	

المصدر : تم حسابها من بيانات صندوق النقد العربي ، نشرة الإحصاءات الاقتصادية للدول العربية ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، سنوات مختلفة– أيضا : كتاب الإحصاء السنوي ، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء في مصر ، سنوات مختلفة.

المراجع:

١. حسين شناوة مجيد: الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي، مجلة الكويت للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد (٥) المجلد (١) ، ٢٠١١

٢. فتح الله ولعلو: الاقتصاد السياسي مدخل للدراسات الاقتصادية ، دار الحداثة للطباعة والنشر ، بيروت ،١٩٨١ ، ص ١٧٤

٣. فتح الله ولعلو: الاقتصاد السياسي مدخل للدراسات الاقتصادية، مرجع سبق ذكره ، ص١٧٥

٤. رواء زكي يونس: أثر السياسات الاقتصادية على التغيرات الهيكلية في الاقتصاد التركي، دار الأثير للطباعة ، بغداد ، ٢٠٠٨ ، ص٣٩

٥. رواء زكي يونس: أثر السياسات الاقتصادية على التغيرات الهيكلية، مرجع سبق ذكره ، ص٤٣

٦. فرانسوا بيرو: فلسفة لتنمية جديدة، ترجمة عادل ناصر، الطبعة الأولى، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ١٩٨٣ ، ص٣٨

٧. هيفاء غدير : السياسة المالية والنقدية ودورها التنموي في الاقتصاد السوري، مكتبة الأسد، دمشق،٢٠١٠، ص٩٧

٨. كينث أف .والس: مقدمة في الاقتصاد القياسي، ترجمة د .عادل عبد الغني محبوب، دار الكتب للطباعة والنشر،جامعة الموصل ١٩٨٢ ، ص٢٢

٩. طارق فاروق الحصري : الآثار الاجتماعية ببرامج الإصلاح الاقتصادي (البطالة، الفقر، التفاوت في توزيع الدخل) ، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، المنصورة،٢٠٠٧ ، ص٣

١٠. سعد محمود الكواز، سمير إبراهيم : أثر التغير الهيكلي في التجارة الدولية لعينة مختارة من الدول النامية ، مجلة تنمية الرافدين ، العدد (١٠١) ، مجلد (٣٢) ، جامعة الموصل ٢٠١٠ ، ص٤٥
١١. سالم توفيق النجفي: سياسات التثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي وأثرها في التكامل الاقتصادي العربي، بيت الحكمة ، بغداد ، ٢٠٠٢ ، ص٤٦
١٢. محمود عبد العزيز توني: الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي في مصر خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠٠٣) ، بحث منشور في أفريقيا بين التحول الديمقراطي والتكيف الهيكلي، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة ،٢٠٠٥ ، ص٣-٤
١٣. عصام عمر مندور: التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتغيير الهيكلي في الدول العربية، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر، الإسكندرية،٢٠١١، ص١٤٦
١٤. جميل حميد الأثوري: الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد اليمني وسياسات الإصلاح الاقتصادي، الجامعة المستنصرية ،٢٠٠٠،ص٦٠
١٥. مجدي عبد الهادي : نظرة هيكلية في أزمة الاقتصاد المصري، القاهرة ،٢٠١٣ ،ص ١٤
١٦. نشأت علي عبد العال : الاستثمار والترابط الاقتصادي الدولي، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية ، ٢٠١٢ ، ص٧٥٨
١٧. سوزي عدلي ناشد: أساسيات المالية العامة، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت،٢٠٠٩ ،ص٦٠
١٨. كارل هابر ماير: القطاع المالي في البلدان العربية وتحديات المرحلة المقبلة، صندوق النقد العربي، الندوة المنعقدة في أبوظبى ، ٢-٣ مارس ٢٠٠٨ ، ص٦٣-٦٤
١٩. علي محمد شهلوب: شؤون النقود وأعمال البنوك، الطبعة الأولى، شعاع النشر والعلوم، حلب،٢٠٠٧، ص ١٣٤
٢٠. باري سيجل: النقود والبنوك والاقتصاد، ترجمة د.طه عبد الله منصور، د.عبد الفتاح عبد الرحمن عبدالمجيد، دار المريخ للنشر، الرياض،١٩٨٧، ص٣٢٩
٢١. عزت قناوي: اقتصاديات النقود والبنوك ، دار العلم للنشر والتوزيع ، مصر،٢٠١٠ ، ص٩٢
٢٢. عزت قناوي: اقتصاديات النقود والبنوك ، مرجع سبق ذكره ، ص٩٧
٢٣. أسامة محمد الفولي، زينب عوض الله : اقتصاديات النقود والتمويل، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، ٢٠٠٥ ،ص١٢١
٢٤. الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وآخرون ،التقرير الاقتصادي العربي الموحد ،٢٠١٠ ،ص٢٢٧
٢٥. السبتي وسيلة: تمويل التنمية المحلية، الطبعة الأولى، الدار الهندسية، القاهرة،٢٠٠٩،ص٢٢
٢٦. عدنان حسين يونس: التمويل الخارجي وسياسات الإصلاح الاقتصادي- تجارب عربية ، دار المناهج للنشر ، ٢٠١١ ، ص٣٢
٢٧. يلماظ أكيوز: الدول النامية والتجارة العالمية الأداء والآفاق المستقبلية، تعريب السيد أحمد عبد الخالق، دار المريخ للنشر ، الرياض ،٢٠٠٨ ،ص٢٨
٢٨. عزة محمد حجازي : أثر الركود الاقتصادي في الفقر مع إشارة خاصة إلى مصر، مجلة بحوث اقتصادية عربية العدد(٥١)، مصر ،٢٠١٠، ص٩٩. أيضا : سالم توفيق النجفي وآخرون: البيئة

والفقر في البلدان العربية بين متضمنات السوق الاقتصاد الموجه، روافد للنشر والتوزيع ، القاهرة ،٢٠١٢ ، ص١٢١

٢٩. عبد المجيد راشد: معضلات الاقتصاد المصري، القاهرة، الدار المصرية ،٢٠١٣ ،ص١٢٩

٣٠. محمد عمر أبو دوح: ترشيد الإنفاق العام وعلاج العجز في الموازين التجارية وموازنة الدولة، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية،٢٠٠٦ ص٢٠١. أيضا : عبد الله عبد اللطيف: دراسة عن تطوير عجز الموازنة العامة للدولة ، ج.م.ع ، قطاع مكتب الوزير، الإدارة المركزية للبحوث المالية والتنمية الإدارية، ٢٠١٢، ص٨

٣١. إيهاب محمد يونس: نحو رؤية لتشخيص وعلاج عجز الموازنة العامة في مصر، مجلة النهضة، العدد(٢)، المجلد (١٣)، مصر،٢٠١٢ ،ص٢٦. أيضا : مجدي الشوربجي: اختبار استدامة عجز ميزان الحساب الجاري للاقتصاد المصري، مجلة بحوث اقتصادية عربية العددان(٥٥ ،٥٦)، مصر ،٢٠١١، ص١٧٣.

٣٢. مجدي الشوربجي: اختبار استدامة عجز ميزان الحساب الجاري للاقتصاد المصري، مجلة بحوث اقتصادية عربية العددان (٥٥ ،٥٦)، مصر ،٢٠١١، ص١٧٣. أيضا : علي محمد شهلوب: مرجع سبق ذكره ، ص١٥٤.

٣٣. رمزي زكي: أزمة القروض الدولية، الأسباب والنتائج مع مشروع صياغة رؤيا عربية، دار المستقبل العربي، القاهرة ١٩٨٧ ، ص٣٣. أيضا : أمال قحايري : أسباب نشأة أزمة المديونية الخارجية للدول النامية، المعهد الوطني للتخطيط والإحصاء، مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا، الجزائر، العدد (٣)،٢٠٠٤ ،ص١٤١

٣٤. عدنان حسين يونس: التمويل الخارجي وسياسات الإصلاح الاقتصادي، مرجع سبق ذكره، ص١٢٢

٣٥. عزت قناوي: مبادئ التحليل الاقتصادي الكلى، دار العلم للنشر والتوزيع ، مصر،٢٠٠٨ ، ص١٤٩

٣٦. صلاح محمد عبد الحميد: أزمة البطالة دراسة مقارنة (مصر والسعودية والكويت)، هبة النيل الدولية للنشر والتوزيع ، القاهرة ٢٠١١ ، ص٢٤

٣٧. أحمد محمد أبو طه: التضخم النقدي، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية،٢٠١٢، ص٧٤. أيضا : عزت قناوي: مبادئ التحليل الاقتصادي الكلى،مرجع سبق ذكره ، ص١٤٦.

٣٨. عمار عبد الجبار: التضخم ودور السياسات المالية والاقتصادية، أعمال ندوة التضخم، أوراق بحثية ، العدد (٣) تشرين الأول ،٢٠٠٩ ،ص٤٠

٣٩. رانيا عبد المنعم المشاط: البنوك وأعمال السياسة النقدية والمجال لتبني إطار استهداف التضخم، مجلة تصدر عن المعهد المصري المصرفي، العدد (١)،٢٠١٢ ،ص١٤-١٥

٤٠. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: تقرير التنمية البشرية في مصر، القاهرة،٢٠١٠ ،ص٤.أيضا : ميشيل تودارو: التنمية الاقتصادية، تعريب د .محمود حسن حسني، د .حامد محمود ، دار المريخ، الرياض ، ٢٠٠٩ ،ص٨٤

٤١. محمود شريف بسيوني، محمد هلال : الجمهورية الثانية في مصر، الطبعة الأولى، دار الشروق، القاهرة،٢٠١٢ ،ص٤٤-٤٥

٤٢. ثناء فؤاد عبد الله: الدولة والقوة الاجتماعية في الوطن العربي، الطبعة الأولى، بيروت،٢٠١٠ ،ص٢٣

Structural imbalances in the Egyptian economy - Causes and Consequences

Dr. Ezzat Molouk Kenawy

Faculty of Commerce-Kafrelsheikh University- Egypt

Abstract:

Egypt suffers from different connected structural imbalances with mutual effect. This status had resulted from economic, political and social reasons. The two gaps model represents the main interpretive reason of the structural imbalances in the infrastructure of the economic development process, embodied by population growth with rates which could exceed the whole local growth. The weakness of capital accumulation rates and efficiency of investment as well as the failure of the productive structures and the disruption of the structure of commodities for exports and imports as well as increased employment in the service sectors on the expense of commodity sectors and increased operating expenses at the expense of investment expenditure is reflecting in the appearance of gaps interior and exterior as well as food gab, economic disclosures. The imbalances are divided into internal and external, where the research shows their reasons and effects on the Egyptian economy. By analysis, the research deals with the most important imbalances of the Egyptian economy such as the commodities imbalances, the financial and monetary imbalances and the external imbalances which cause the decline of the economic growth rate in the (GDP), the public and commercial balance deficit and the resulting economic problems such as the foreign debts, unemployment,

inflation and the local currency value decline. These results forced the government in Egypt to apply a set of developing strategies, yet these strategies were weak, insufficient and unable to achieve the total improvement. The research referred that the Egyptian economy, with its great potentialities, still suffers from many structural imbalances due to the wrong economic policies that had wasted its resources and obstructed its development. This had resulted in the productive structure deficiency, the public and commercial balance deficit, the increase of debts, the decline of the monetary reserve, unemployment and poverty, Inadequate human development indicators, the increase of inflation rates and the decrease of the local currency value.